



البحوث المحاسبية

دورية • علمية • متخصصة • محكمة • نصف سنوية

تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

في هذا العدد

• البحوث باللغة العربية :

العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات
المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

د. عمر عيسى حسن جهماني
السيدة / لما أحمد عجلوني

• البحوث باللغة الإنجليزية :

العلاقة بين البيانات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات
المدرجة في أسواق الأسهم الناشئة

د. أحمد بن محمد سلمان

التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية للشركات
المساهمة في الإقتصاد الناشئ - حالة قطر

د. خالد الخاطر

د. جلال العطار

المجلد الثامن - العدد الثاني - ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م

مجلة البحوث المحاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية متخصصة في نشر الأبحاث ذات الصلة بمجالات المحاسبة والمراجعة والتمويل وأسواق المال تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة.

تهدف المجلة إلى الرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة نظريا وعمليا من خلال تشجيع ونشر الأبحاث العلمية الرصينة التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بمجالات المحاسبة والمراجعة والتمويل وأسواق المال.

لغة المجلة هي اللغة العربية ويجوز لهيئة التحرير قبول نشر البحوث بلغة أخرى.

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة البحوث المحاسبية
الجمعية السعودية للمحاسبة
ص.ب: ٢٤٥٩ - الرياض : ١١٤٥١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠١٤٦٧٤٢٦٢ (٩٦٦) فاكس: ٠١٤٦٧٤٢٦٢ (٩٦٦)

رئيس التحرير

أ.د. عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد

أستاذ المحاسبة بجامعة الملك سعود

نائب رئيس التحرير

د. عبيد بن سعد المطيري

أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة القصيم

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. سلطان بن محمد السلطان

أستاذ المحاسبة بجامعة الملك سعود

أ.د. وائل بن إبراهيم الراشد

أستاذ المحاسبة بجامعة الكويت

د. حسام بن عبد المحسن العنقري

أستاذ المحاسبة بجامعة الملك عبد العزيز

د. محمد بن سلطان السهلي

أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة الملك سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبد الله بن محمد الفيصل

جامعة الملك سعود

أ.د. وابل بن علي الوابل

جامعة الملك سعود

أ.د. سعد بن صالح الرويتع

جامعة الملك سعود

أ.د. إسماعيل إبراهيم جمعة

جامعة الإسكندرية

أ.د. عصام الدين مصطفى

جامعة الإمارات

أ.د. محمد بن أحمد العظيمة

جامعة الكويت

أ.د. عبد العال هاشم أبو خشبة

جامعة الملك عبد العزيز

د. صالح بن راشد العماري

جامعة الملك سعود

د. عبد الله قاسم يماني

جامعة الملك عبد العزيز

د. خالد بن ناصر الخاطر

جامعة قطر

شروط النشر بالمجلة

يقتصر تبويب (البحوث المحاسبية) على ثلاثة أبواب هي:

١ . بحوث محكمة.

٢ . عرض كتب.

٣ . تعليقات.

شروط ومعايير نشر البحوث:

١ . أن يسهم البحث أو الدراسة في تعميق المعرفة في المجالات المحاسبية والمراجعة والتمويل وأسواق المال.

٢ . أن يتصف بالجدية والأصالة العلمية وأن يكتب بلغة صحيحة.

٣ . ألا يكون قد سبق نشره.

٤ . أن يكون البحث مكتوباً على ورق حجم (A4) ومقدماً على قرص ممغنط.

٥ . أن يكون البحث مستوفياً لشروط البحث العلمي، بما في ذلك ملخص البحث وعرض للمشكلة ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة والمنهجية المتبعة ومناقشة أو تحليل للنتائج والتوصيات.

٦ . مراعاة قواعد التوثيق العلمي للبحوث في متن البحث فضلاً عن استخدام الحواشي لوضع أي بيانات تفصيلية لمصادر الاقتباس أو أي معلومات توضيحية بالإضافة إلى كتابة قائمة مرتبة للمراجع في نهاية البحث.

٧ . يجب مراعاة الضوابط التالية بصدد استخدام الهوامش والمراجع:

أ. المراجع: يتم الإشارة إلى المراجع في متن البحث، على أن تقدم المراجع جميعها تحت عنوان "المراجع" في نهاية البحث بالطريقة المتبعة.

ب. الدوريات : يشار إليها في متن البحث أما في قائمة المراجع فتكتب حسب المعيار التالي:
يبدأ المرجع باسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى واختصاراتها، فعنوان البحث (بين
علامتي تنصيص)، فاسم الدورية (تحت خط)، المجلد، العدد، تاريخ النشر، الصفحة
أو الصفحات المشار إليها.

ج. الكتب: يشار إليها مع ذكر الصفحات أما في قائمة المراجع فيكتب اسم عائلة المؤلف ثم الأسماء
الأولى أو اختصاراتها، فعنوان الكتاب (تحت خط) فمكان النشر، فالناشر، سنة النشر، الصفحة أو
الصفحات المشار إليها.

د. الهوامش: تستخدم الهوامش لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إلى التعليق
في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس وتوضع في أسفل الصفحة وأن تكون
مختصرة ما أمكن ذلك.

عرض الكتب:

يراعى في الكتاب موضوع العرض أن يكون متميزاً ومفيداً ومن الكتب المصدرة حديثاً
ويخضع عرض الكتب للضوابط التالية :

١. عرض تقرير (توصيف مختصر) للكتاب يشمل على ملخص بمحتويات فصول الكتاب
(صفحتين)

٢. عرض نقدي للكتاب، (من ٢ إلى ٤ صفحات) ويشتمل على عرض نقدي لأهم الآراء
والأفكار العلمية المطروحة في الكتاب مدعماً بالأسانيد والحجج العلمية بما في ذلك:

أ. التخصص الدقيق.

ب. الملاءمة للمقررات الدراسية

ج. الملاءمة للممارسين والتطبيق العملي

د. الإضافات التي ينفرد بها الكتاب بالمقارنة بالمراجع الأخرى.

هـ. الشمول وطريقة العرض والعمق.

٣. مقترحات لتطوير الكتاب، (من ٤ إلى ٥ صفحات)، وتشمل اقتراح بعض الآراء والأفكار
العلمية التي يمكن أن تساهم في تطوير الكتاب على أن تكون هذه الآراء والأفكار مدعمة
بالأسانيد والحجج العلمية، ويمكن أن تشمل مقترحات التطوير ما يلي:

أ. إضافة موضوعات كان يجب تغطيتها (كلياً أو جزئياً).

ب تحسين في طريقة عرض فصول معينة من الكتاب.

ج. نواحي فنية وعامة.

التعليقات:

تكون التعليقات على البحوث التي سبق نشرها، ويجب أن تكون مؤيدة بأسانيد علمية تدعم وجهة نظر المعلق وتخضع لنفس قواعد النشر المطبقة على الأبحاث المحكمة من حيث إتباع الأسلوب العلمي، وترسل التعليقات لمؤلف البحث موضع التعليق وينشر الرد مع التعليق في نفس العدد.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٩	العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان
٦٤	التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية للشركات المساهمة في الاقتصاد الناشئ - حالة قطر
١٠٢	العلاقة بين البيانات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات المدرجة في أسواق الأسهم الناشئة

العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

د. عمر عيسى حسن جهماني

أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال - جامعة البحرين - مملكة البحرين

السيدة / لما أحمد عجلوني

ديوان المحاسبة - دائرة الرقابة على الأداء البيئي - عمان - الأردن

العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

د. عمر عيسى حسن جهماني

أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال - جامعة البحرين - مملكة البحرين

السيدة / لما أحمد عجلوني

ديوان المحاسبة - دائرة الرقابة على الأداء البيئي - عمان - الأردن

١. المقدمة

تعتبر أتعاب التدقيق التي يتقاضاها مدقق الحسابات الخارجي إحدى المؤشرات التي تدل على استقلاليتها وحياده، وتميل الأتعاب إلى الانخفاض في ظل غياب جهة معينة تتولى التحديد المسبق لأتعاب التدقيق، وقد أكدت العديد من الدراسات التي تناولت مشكلات التدقيق على أهمية الأتعاب ومنها دراسة (سعادة، ١٩٩١) التي تناولت مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن حيث إن قلة عقود التدقيق هي مشكلة تضطر المدقق للتنازل عن بعض الأتعاب والاعتبارات المتعلقة بالمهنة وكرامتها، كما إن تأخر تحصيل الأتعاب وتحول جزء منها إلى ديون معدومة تدفع بهذه الأتعاب بشكل مستمر نحو الانخفاض.

ولقد أولى المشرع الأردني اهتماماً بالبيانات التي يجب الإفصاح عنها من قبل الشركات، ولذا أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات خاصة بتلك البيانات تسمى تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨، والتي تشترط تزويد الهيئة بالتقرير السنوي المعد من قبل مجلس إدارة الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والذي يجب أن يتضمن مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له. وقد أصبحت هذه التعليمات ملزمة بموجب نص المادة رقم (٢٢) من قانون الهيئة رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ والتي تفرض غرامات مالية مقدارها خمسون ألف دينار في حال ارتكاب أية مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

أما قانون الشركات المؤقت رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢، فقد نص على «ضرورة قيام الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأسهم والشركة المحدودة والمسؤولية والشركة المساهمة الخاصة بانتخاب مدقق أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، و تقرر بدل أتعابه أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب، وإبلاغ المدقق خطياً بذلك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ انتخابه».

وعلى الرغم من أهمية موضوع أتعاب التدقيق وأثره المباشر على استقلالية المدقق ونزاهته، إلا أن هذا الموضوع لم ينل حقه من البحث خاصة في المنطقة العربية بشكل عام، وفي الأردن على وجه الخصوص. لذا تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يرتبط بعملية تحديد أتعاب التدقيق من عوامل سواء أكانت تتعلق بالشركة موضع التدقيق، أو عوامل خارجية تحكمها قوى العرض والطلب، وذلك في محاولة لتطوير مهنة تدقيق الحسابات بشكل عام في الأردن، ولتسليط الضوء على أهمية تحديد أتعاب التدقيق في الأردن بشكل خاص.

٢. الإطار العام للبحث

١. ٢. أهداف وأهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وتعنى هذه الدراسة بالتحدي الكبير الذي تواجهه مهنة التدقيق، الأمر الذي يفرض مسؤولية كبيرة على المدقق في ممارسة العناية المهنية الكافية للوصول إلى أدلة وبراهين كافية ومقنعة لإبداء الرأي في عدالة القوائم المالية، في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها سوق التدقيق. كما تهتم هذه الدراسة بتحديد ما يرتبط بالأتعاب من عوامل، وبإيجاد سبل تحرر المدقق من سيطرة الهيئة العامة للمساهمين فيما يخص تحديد الأتعاب.

ومن أهم ما يميز هذه الدراسة وجود عدد قليل من الدراسات التي تعرضت لموضوع أتعاب التدقيق في المنطقة العربية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، على الرغم من التعليمات الصارمة التي فرضتها هيئة الأوراق المالية على الشركات فيما يخص الإفصاح عن هذه الأتعاب. كما أن هذه الدراسة ستكون مهمة بالنسبة لمدققي الحسابات والشركات المساهمة العامة وبورصة عمان، بالإضافة إلى الباحثين المهتمين بتطوير مهنة التدقيق في الأردن وفي الدول الأخرى.

٢. ٢. مشكلة الدراسة

ما زال الاهتمام بموضوع تحديد أتعاب التدقيق في الدول العربية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص لا يرقى إلى المستوى الذي حظي به في الدول المتقدمة. كون موضوع الأتعاب هو أحد المؤشرات على استقلالية المدقق ونزاهته، حيث إن اهتمام الدراسات العربية اقتصر في معظمها على مقارنة وجهات النظر بين مدققي الحسابات والشركات المساهمة العامة التي هي ملزمة بتعيين مدقق حسابات.

ومن هنا يمكن إبراز مشكلة الدراسة من خلال السؤالين التاليين:

١- ما هي العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق على الشركات المساهمة العامة المدرجة في

بورصة عمان؟

٢- ما هو أثر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة موضع التدقيق على أتعاب التدقيق؟

٣. الدراسات السابقة

تعرضت كثير من الدراسات في مختلف دول العالم لموضوع أتعاب التدقيق، إلا أنها في معظمها اعتمدت على استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث تكون فيه أتعاب التدقيق عاملاً تابعاً وعدة عوامل مختارة حسب طبيعة الدراسة كعوامل مستقلة، وفي هذه الفقرة سيتم عرض لبعض الدراسات الأجنبية والدراسات العربية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وسيتم عرضها حسب التسلسل التاريخي لها. تعتبر دراسة (Simunic، 1980) من أوائل الدراسات الميدانية حول موضوع أتعاب التدقيق والعوامل المحددة لها، إذ قام (Simunic) بتحليل أتعاب التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية لعينة

مكونة من ٢٧٢ شركة مساهمة عامة لعام ١٩٧٧. وقد أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية بين أتعاب عملية التدقيق وحجم الشركة الممثل بإجمالي الأصول، فكلما زاد حجم الشركة زادت معها الأتعاب، كما وجد أن حجم المدينين والمخزون، وعدد الشركات التابعة وهي عوامل ممثلة لمدى تعقيد عملية التدقيق ذات تأثير هام على أتعاب التدقيق، ووجد أيضاً أن نتيجة أعمال الشركة ومدى وجود تحفظ في تقرير مدقق الحسابات تمثل الخطر الذي سيواجهه المدقق عند قيامه بعملية التدقيق. كما تبين عدم وجود اختلافات جوهرية بين الأتعاب التي تتقاضاها المكاتب الثمانية الكبرى في ذلك الوقت (The Big 8) والمكاتب الأخرى بغض النظر عن حجم الشركة موضع التدقيق.

وفي نيوزلندا فقد قام الباحث (Firth, 1985) بدراسة أتعاب تدقيق الحسابات لـ (٩٦) شركة من الشركات المدرجة في بورصة نيوزلندا للسنتين الماليتين (١٩٨١، ١٩٨٢)، ويعود سبب اختيار هاتين السنتين إلى كون السنة الأولى من الدراسة لم يكن فيها أي تحديد لقيمة الأجور والأتعاب، وذلك بخلاف السنة الثانية للدراسة والتي تم فيها تجميد قيمة الأجور والأتعاب. وقد قام الباحث بقياس أثر الحجم في تفسير أتعاب التدقيق، وذلك من خلال حجم المبيعات والأرباح وصافي الأصول وإجمالي الأصول والأصول المتداولة. وأظهرت نتائج الانحدار البسيط للعوامل الخمسة المحددة للحجم بأن مقياس الحجم باستخدام الأصول هو الأنسب، إلا أنه انسجماً مع الدراسات السابقة فقد استخدمت هذه الدراسة الجذر التربيعي لإجمالي الأصول، كما استخدمت نسبة المدينين لإجمالي الأصول ونسبة المخزون لإجمالي الأصول كمؤشرات على درجة تعقيد عملية التدقيق بالإضافة إلى عدد الشركات التابعة. أما درجة مخاطرة عملية التدقيق فمن الحالات التي تزيد من مخاطرة عملية التدقيق وجود الخسائر والقضايا المرفوعة في المحاكم، كما أن إصدار المدقق رأياً نظيفاً يعتبر أيضاً إحدى المؤشرات على درجة المخاطرة، بالإضافة إلى قيمة مخاطرة السوق المتمثلة بتذبذب أسعار الأسهم. وقد أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أن حجم الشركة كان أكثر العوامل في تفسير أتعاب التدقيق، أما درجة تعقيد عملية التدقيق المتمثلة بنسبة المدينين لإجمالي الأصول ودرجة مخاطرة عملية التدقيق و المتمثلة بمخاطرة السوق فكان لها تأثير كبير في تحديد أتعاب التدقيق. إلا أنه على عكس نتائج دراسة (Simunic, 1980) فإن العوامل نسبة المخزون لإجمالي الأصول وعدد الشركات التابعة وحجم الخسائر لم يكن لها تأثير على أتعاب التدقيق.

ولاختبار أثر تغيير مدقق الحسابات على أتعاب التدقيق، فقد قام الباحثان (Simon & Francis, 1988) بإجراء دراسة على عينة مكونة من ٢١٤ شركة أمريكية قامت بتغيير مدققي حساباتها خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤. وقد أظهرت النتائج انخفاضاً كبيراً بمعدل ٢٤٪ في أتعاب تدقيق الحسابات في السنة الأولى من التعاقد مقارنة بمستوى الأتعاب الطبيعي، كما أظهرت النتائج أن انخفاضاً بنسبة ١٥٪ في قيمة الأتعاب خلال السنتين التاليتين للسنة الأولى أما في السنة الرابعة من التعاقد فإن الأتعاب عادت إلى مستواها الطبيعي.

وأظهرت دراسة (Chan et. al., 1993) وجود أثر إيجابي هام على أتعاب التدقيق في بريطانيا لكل من حجم أصول الشركة، وعدد فروعها، ومدى التنوع في منتجاتها، وبعد موقع الشركة عن مكتب التدقيق، أما بالنسبة لكل من ربحية الشركة ونسبة الملكية فقد كان أثرهما سلبياً على أتعاب التدقيق.

ومن الملاحظ أن بعض الدراسات السابقة استخدمت التحويل اللوغاريتمي لمتغير الحجم مما يعكس

عدم خطية تكاليف عملية التدقيق ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها (Pong & Whittington, 1994) حيث استخدم فيها الباحثان كلاً من إجمالي أصول الشركة والمبيعات كمؤشرات تعبر عن الحجم، إلا أن إجمالي الأصول كان له أثر هام على أتعاب التدقيق بخلاف حجم المبيعات. كما أظهرت نتائج الدراسة أن عدد الشركات التابعة والتي تعبر عن درجة تعقيد عملية التدقيق والأرباح التي حققتها الشركات كان تأثيرها إيجابياً على أتعاب التدقيق.

وفي دراسة قام بها (Che-Ahmad & Houghton, 1996) لاختبار وجود علاوة أتعاب لمكاتب التدقيق الثمانية الكبرى (Big 8) والتي أصبحت فيما بعد الستة الكبرى (Big 6) عند تدقيقهم للشركات متوسطة الحجم في بريطانيا، فقد تبين عدم وجود تفاوت في أتعاب مكاتب التدقيق الثمانية الكبرى عن غيرها من المكاتب، إلا أن النتائج الأخرى التي توصل إليها الباحثان كانت منسجمة مع الدراسات السابقة التي تؤكد أثر كل من حجم الشركة موضع التدقيق ودرجة تعقيد عملية التدقيق ودرجة مخاطرتها على أتعاب تدقيق الحسابات.

وفي بنغلادش فقد قام الباحثان (karim & Moizer, 1996) بدراسة سوق خدمات التدقيق لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أتعاب تدقيق الحسابات، حيث اشتملت عينة الدراسة على (١٢١) شركة مدرجة في بورصة دكا (DSE) في نهاية عام ١٩٩٢ والتي نشرت تقاريرها السنوية في حزيران ١٩٩١ أو كانون الأول ١٩٩١، بالإضافة إلى شمول العينة لـ ٣٦ شركة غير مدرجة منها ١٧ شركة مملوكة بالكامل من قبل الحكومة. ولغايات التحليل فقد تم استخدام نموذجين: الأول يشمل كل الشركات (المالية منها و غير المالية) و الثاني يضم الشركات غير المالية. وقد أظهرت نتائج الدراسة القوة التفسيرية لمعامل التحديد (R Square) هي (٠,٦٢) وهي أقل من الدراسات السابقة التي تراوحت ما بين (٠,٧٠ - ٠,٨٩) كما وجد الباحثان وجود تشابه في نتائج النموذجين المستخدمين بنسبة ١٠٪، وأن كليهما أظهر أهمية عامل حجم الشركة المقاس بإجمالي الأصول في تحديد أتعاب التدقيق، كما أن حجم مكتب التدقيق كان له تأثير على أتعاب التدقيق، بالإضافة إلى عامل آخر وهو تعيين محاسب مؤهل لدى الشركة موضع التدقيق، حيث أن الشركات التي تعين محاسباً مؤهلاً تدفع أتعاباً لمدقق الحسابات أعلى من باقي الشركات كون المحاسب المؤهل يساهم في تطوير مستوى الإفصاح، وبالتالي يدفع مدقق الحسابات إلى بذل مزيد من الجهد أثناء عملية التدقيق. كما أظهرت النتائج أن عدد الشركات التابعة له تأثير في زيادة أتعاب التدقيق، كما أن الشركات المالية المتمثلة بالبنوك وشركات التأمين تدفع أتعاباً أعلى من الشركات غير المالية، وهذا يعود إلى زيادة حجم العمل الملقى على عاتق المدقق بسبب تعدد الفروع. ومن الملاحظ أيضاً في نتائج هذه الدراسة أن سوق خدمات التدقيق في بنغلادش له صفة خاصة تتسم بعدم وجود أي سيطرة لمكاتب التدقيق الستة الكبرى.

وفي دراسة (Beattie et. al., 2001) تم إجراء مقارنة بين أتعاب التدقيق على شركات القطاع الخاص وبين الجهات التطوعية أو الخيرية في بريطانيا. وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها حيث تطور نموذجاً لتحديد أتعاب التدقيق على الجهات الخيرية على نمط النموذج الذي وضعه (Simunic, 1980) على شركات القطاع الخاص. إلا أن النتيجة جاءت مماثلة للدراسات التي أجريت على شركات القطاع

الخاص، حيث إن حجم الشركة من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد الأتعاب.

كما تناولت دراسة (Peel & Clatworthy, 2001) العلاقة بين هيكل الحوكمة الداخلي (Internal governance structure) التي تتمثل بتكوين مجلس الإدارة و تركيز الملكية وبين أتعاب التدقيق على الشركات الصناعية في بريطانيا. ولاختبار أثر هيكل مجلس الإدارة ودرجة تركيز الملكية، فقد قام الباحثان بضبط مجموعة العوامل الأخرى والتي لها التأثير الأكبر على قرار تحديد أتعاب التدقيق ومن هذه العوامل حجم الشركة موضع التدقيق، درجة تعقيد عملية التدقيق ودرجة خطورتها، والخدمات الأخرى التي يقدمها المدقق، وحجم مكتب التدقيق وموقعه. وقد كانت نتيجة الدراسة متفقة مع الأبحاث التي تلت تقرير (Cadbury) من حيث إن مجموعة المتغيرات المتعلقة بتكوين مجلس الإدارة ليس لها أي أثر في تحديد أتعاب التدقيق، مما يدل على عدم تأثير خصائص الحوكمة الداخلية على قرار تحديد الأتعاب.

كما قام (Abbott et. al., 2003) بدراسة العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق (Audit committee) وأتعاب التدقيق بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها بموجب تعليمات الإفصاح عن الأتعاب الصادرة عن (SEC) في بريطانيا، فقد تم افتراض وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع أتعاب التدقيق و بين مجموعة عوامل منها: استقلالية لجنة التدقيق و الخبرة المالية، وعدد الاجتماعات التي تتعقد خلال العام . تم أخذ عينة مكونة من (٤٩٢) شركة للفترة من ٢٠٠١/٢/٥ ولغاية ٢٠٠١/٦/٣٠. وكانت نتيجة الدراسة التي اعتمدت على استخدام نموذج الانحدار التقاطعي (Cross-Sectional regression model) موافقة للافتراضات فقد كانت العلاقة بين استقلالية لجنة التدقيق والخبرة المالية للجنة إيجابية مع أتعاب التدقيق، أما بالنسبة لعدد الاجتماعات فقد وجد أنه لا توجد علاقة تربطها بارتفاع أتعاب عملية التدقيق.

وتناولت دراسة (Matthews & Peel, 2003) سوق التدقيق في بريطانيا خلال العام ١٩٠٠ لتحديد العوامل التي تؤثر على أتعاب التدقيق، حيث بنيت نتائج الدراسة على عينة مكونة من (١٢١) شركة ممن قامت بالإعلان عن أتعاب التدقيق ضمن تقاريرها السنوية، حيث تم تطبيق المنهجيات الحديثة لتفسير التباين في أتعاب التدقيق خلال العام ١٩٠٠ في حين أن سوق التدقيق وعملية التدقيق بحد ذاتها تختلف اختلافاً كبيراً عما هو في وقتنا الحالي. وقد جاءت نتيجة دراستهم متفقة مع نتائج الدراسات التي تناولت عينة من الشركات في عصرنا الحالي، فكان حجم المنشأة من أهم العوامل التي تحدد أتعاب عملية التدقيق بالإضافة إلى القطاع الصناعي للعميل فقد كان له أكبر الأثر في تحديد قيمة الأتعاب. كما وجد أن الشركات الحديثة العهد تدفع أتعاب للمدققين أكثر من غيرها و أن هذه الأتعاب تتناقص مع الزمن ، وأن أتعاب التدقيق التي يتقاضاها كبار مكاتب التدقيق لم تكن أعلى من غيرها ولعل السبب في ذلك يعود إلى رغبتهم في تكوين سمعة لهم والسيطرة على جزء من السوق.

وفي استراليا، فقد اعتمد (Carson et. al., 2004) في دراستهم التي شملت الفترة من (١٩٩٥ - ١٩٩٩) على تقسيم سوق التدقيق إلى سوق منافسة يتضمن شركات صغيرة الحجم وعدداً كبيراً من مكاتب التدقيق، وسوقاً أقل منافسة يشمل شركات كبيرة الحجم يخدمها عدد قليل من مكاتب التدقيق الكبرى، وقد جاءت نتيجة الدراسة متفقة مع نتائج الدراسات السابقة التي تبنت نظرية انقسام سوق التدقيق. فكانت أتعاب شركات التدقيق الكبرى التي تتقاضاها من الشركات صغيرة الحجم أعلى من تلك التي تتقاضاها

من تدقيق الشركات كبيرة الحجم. كما أن العلاقة بين أتعاب التدقيق وحجم الشركة موضع التدقيق كانت غير خطية كما هو مفترض في النماذج السابقة لأتعاب التدقيق.

وفي دراسة مشابهة في بريطانيا قام (Chaney et. al., 2004) بتقسيم سوق خدمات التدقيق على الأقل إلى فئتين: مكاتب التدقيق الخمس الكبرى ومكاتب التدقيق الأخرى التي تمثل صغار المدققين بهدف مقارنة الأتعاب التي يتقاضاها كل من الفئتين. وقد ركزت الدراسة على الشركات المساهمة الخاصة وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن عملاء مكاتب التدقيق موزعون بشكل عشوائي ما بين مكاتب التدقيق الخمسة الكبرى وباقي مكاتب التدقيق، كما وجد أن معظم عملاء مكاتب التدقيق الذين شملتهم العينة يقومون باختيار المدققين الذين يتقاضون أقل الأتعاب على افتراض أن مكاتب التدقيق الخمس الكبرى لا يختلفون عن غيرهم من المكاتب من حيث نوعية الخدمة المقدمة. أما باقي العملاء الذين يختارون مكاتب التدقيق الكبرى فيتقاضى مدققوها أجوراً أعلى من غيرها.

أما دراسة (Lee & Mande, 2004) فقد أظهرت أثر استقلالية لجان التدقيق على أتعاب مدققي الحسابات، وذلك على أثر التشريعات التي تمت في السنوات الأخيرة، والتي اتخذ فيها الكونجرس الأمريكي وهيئة الأوراق المالية (SEC) خطوات صارمة تفرض مسؤولية جديدة على لجان التدقيق بهدف حماية مصالح المستثمرين، ففي عام ٢٠٠١ أصدرت (SEC) قوانين تتطلب الإفصاح عن أتعاب التدقيق أو أي خدمات أخرى يقدمها المدقق، و تكون من مسؤولية لجان التدقيق. أما الكونجرس فقد أصدر عام ٢٠٠٢ قانون (Sarbanes-Oxley) و الذي نص على أن لجان التدقيق هي المسؤولة بشكل مباشر عن أتعاب التدقيق. وقد أظهرت النتائج التي اعتمدت على عينة مكونة من (٧٩٢) شركة أمريكية ممن تم تدقيق حساباتها من قبل مكاتب التدقيق الخمسة الكبرى باستثناء ١٢ شركة، أن استقلالية لجان التدقيق لها أثر إيجابي على أتعاب التدقيق وهذه النتيجة تؤكد أيضاً أن كفاءة هذه اللجان تؤثر إيجابياً على أتعاب التدقيق.

كما قام (Pong, 2004) بدراسة التغيرات على أتعاب التدقيق في بريطانيا للفترة من ١٩٩١ ولغاية ١٩٩٥ حيث ارتفعت خلال هذه الفترة سيطرة مجموعة من مكاتب التدقيق الكبرى على سوق التدقيق لتصل إلى ٧٨٪ في عام ١٩٩٥، ولغرض إجراء الدراسة فقد اعتمد الباحث على التحليل الوصفي للبيانات التي تم جمعها عن العينة المكونة من (٧٠٨) شركة مدرجة تغطي فئة كبيرة من القطاعات الصناعية بالإضافة إلى شركات تدقيق حسابات. وأظهرت نتائج دراسة (Pong, 2004) أن مكاتب التدقيق الستة الكبرى تمارس ضغوطات لتخفيض قيمة الأتعاب، كما وجد ما يثبت ذلك بالنسبة لشركات التدقيق المتوسطة الحجم. إلا أن النظرة العامة لأتعاب التدقيق خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ تظهر أن سعر المنافسة في وضع طبيعي على الرغم من قيام مكاتب التدقيق الكبرى بتخفيض سعر المنافسة بسبب سيطرتها على سوق خدمات التدقيق، وهذا يدل إلى الحاجة إلى إجراء مثل تلك الدراسة على فترة أطول.

أما بالنسبة للدراسات العربية فلم تعط موضوع أتعاب التدقيق حقه من البحث و الدراسة حيث أجري عدد محدود من الدراسات، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات.

في عام ١٩٨٨ أجرى الحميد دراسة لتحليل أتعاب عملية التدقيق في المملكة العربية السعودية لـ ٤٦ شركة مساهمة يتم نشر أسعارها اليومية من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي وفي الصحف والجرائد

للعام المالي ١٩٨٨، وقد استخدم الحميد نموذج الانحدار المتعدد وقد أظهرت النتائج أن أتعاب عملية التدقيق تتأثر إحصائياً بثلاثة عوامل مجتمعة، وهي حجم أصول الشركة ونسبة المدينين والمخزون لإجمالي الأصول ممثلاً لخطر عملية التدقيق، والمخزون ممثلاً لتعقيد عملية التدقيق. وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار البسيط ووجد أنه يوجد ارتباط إيجابي هام بين أتعاب عملية التدقيق وكل من أصول الشركة، ونسبة المدينين والمخزون لإجمالي الأصول، ووجد ارتباطاً بين أتعاب عملية التدقيق وكون مدقق الحسابات محلياً أو له اتصالات مع مكاتب تدقيق حسابات أجنبية.

ولتوسيع قاعدة البحث ليشمل العوامل الكمية وغير الكمية وجميع أنواع الشركات أجرى الحميد في عام ١٩٩٥ دراسة امتداداً لدراسته السابقة (الحميد، ١٩٨٨) استخدم فيها استبانة لدراسة العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب عملية التدقيق من وجهة نظر المراجعين القانونيين في المملكة العربية السعودية، ولقد قسم الباحث العوامل إلى قسمين أساسيين، خصص القسم الأول للعوامل الكمية والقسم الثاني للعوامل غير الكمية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للعوامل الكمية في تحديد أتعاب عملية التدقيق، فبرز تأثير حجم الشركة مقاساً بأصولها، وخطر عملية التدقيق ممثلاً في نسبة المخزون لإجمالي الأصول، وتعقيد عملية التدقيق ممثلاً في إجمالي المخزون والمدينين والدائنين. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير هام إحصائياً للعوامل غير الكمية، ومن أهم تلك العوامل، تقويم نظام الرقابة الداخلية وحالة السجلات المحاسبية وعدد الساعات المقدرة للمراجعة وعدد الأحداث المالية والثبات في استخدام معايير المحاسبة المتعارف عليها وكفاءة نظام التدقيق الداخلي. وبينت نتائج دراسة (الحميد، ١٩٩٥) مدى أهمية عوامل المحيط المهني والعام في تحديد أتعاب عملية التدقيق حيث أشار أغلب مدققي الحسابات القانونيين في السعودية إلى أهمية المنافسة في سوق التدقيق في تحديد الأتعاب.

تناولت دراسة (أبونصار، ١٩٩٩) أهم العوامل التي تساهم في تحديد أتعاب التدقيق في الأردن، والتي تم فيها الاستعانة بأراء العديد من مكاتب التدقيق وبعض الأكاديميين، وكانت نتيجة هذه الدراسة أن لحجم مكتب التدقيق وشهرته والوقت المقدر لانجاز عملية التدقيق أكبر الأثر على الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي، وأما طريقة دفع الأتعاب وتاريخ انتهاء السنة المالية للمنشأة، ونتاج أعمالها للسنوات السابقة، وأعضاء مجلس إدارة الشركة، فكان أثرها ضعيفاً على قيمة الأتعاب التي تدفع للمدقق الخارجي. ومن الملاحظ من خلال هذه الدراسة وجود تفاوت واختلافات جوهرية بين مدققي الحسابات والشركات في تقييم مستوى أتعاب المدقق، ومدى تناسبها مع العمل والجهد المبذول، مما يحتم وجود ضوابط وقواعد استرشادية من قبل جهات منظمة لمهنة التدقيق مثل جمعية مدققي الحسابات الأردنيين في تحديد الأتعاب المدفوعة للمدقق.

أما في دراسة (جهماني، ١٩٩٩) التي أجريت على عينة مكونة من (٢١) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي لعام ١٩٩٩، فقد تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد لدراسة العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب عملية التدقيق، حيث تكون قيمة الأتعاب عاملاً تابعاً وعدة مؤشرات مالية كعوامل مستقلة. وقد كانت نتائج الدراسة مشابهة لما توصلت إليه الدراسات السابقة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ونيوزلندا وأستراليا والمملكة العربية السعودية والهند من حيث إن أتعاب التدقيق تتأثر

بشكل كبير بحجم الشركة وبمخاطرة عملية التدقيق (Risk) وتعقيدها (Complexity). لكن هذه النتائج بنيت على معلومات متعلقة بسنة واحدة، وموثوقية هذه المعلومات لم تكن على درجة عالية، حيث استند الباحث على المعلومات التي جمعت من خلال مكاتب التدقيق وليس من التقارير السنوية. كما أجريت دراسة في البحرين (Joshi & Al-Bastaki, 2000) لتحديد العوامل التي تحدد أتعاب المدقق الخارجي، فتناولت الدراسة أثر عدد من المتغيرات على أتعاب التدقيق مثل، حجم الشركة (إجمالي الأصول)، ودرجة المخاطرة (التمثلة بنسبة المديونية) وربحية الشركة وتوقيت عملية التدقيق. وقد كانت نتيجة الدراسة مشابهة للدراسات السابقة التي تناولت هذه المتغيرات وهي أن هذه العوامل لها الأثر الكبير في تحديد أتعاب التدقيق، لكن هذه النتائج بنيت على معلومات تمثل سنة واحدة، وموثوقية هذه المعلومات لم تكن على درجة عالية، حيث استند الباحثان على المعلومات التي جمعت من خلال مكاتب التدقيق وليس من التقارير السنوية، وتم توثيق هذه المعلومات من قبل (٢١) مكتب تدقيق، أما بالنسبة لباقي المكاتب فتم اعتماد المعلومات بدون توثيق رسمي.

وفي دولة قطر أجرى (قطب و الخاطر، ٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى معرفة وجهة نظر المراجعين العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات حول أتعاب عملية التدقيق. ولمعرفة العوامل التي تؤثر على أتعاب عملية التدقيق قام الباحثان باستخدام بيانات خاصة بالشركات المساهمة القطرية وأتعاب مدققي حساباتها عن عام 2002 وبيانات عن مكاتب التدقيق التي تقوم بتدقيق حسابات تلك الشركات. وقد تم تقسيم العوامل التي تؤثر في أتعاب التدقيق إلى ثلاث مجموعات تشتمل المجموعة الأولى على العوامل المرتبطة بالمنشأة محل التدقيق، وتتضمن المجموعة الثانية العوامل المرتبطة بالمدقق ومكتب التدقيق الذي يعمل به، وتتضمن المجموعة الثالثة في العوامل الأخرى. وقد تبين أن أكثر العوامل المرتبطة بالمنشأة محل التدقيق تأثيراً على الأتعاب هي قيمة مبيعات أو إيرادات المنشأة، يليها تعدد فروع الشركة، ثم طبيعة الصناعة. أما أقل العوامل تأثيراً على الأتعاب فكانت القيمة السوقية لأسهم الشركة في حين أن أكثر العوامل المرتبطة بالمدقق ومكتب التدقيق تأثيراً على الأتعاب هي تبعية مكتب التدقيق لأحد مكاتب التدقيق الكبار (Big 4) يليها سمعة مكتب التدقيق، ثم تقدير المدقق لخطر التدقيق. وقد ظهر من خلال استخدام معاملات ارتباط بيرسون أن هناك ارتباطاً إيجابياً معنوياً بين الأتعاب وكل من الأصول وعدد فروع المنشأة وساعات التدقيق ونسبة المدينين لإجمالي الأصول و صافي الربح، بالإضافة إلى وجود ارتباط معنوي بين الأتعاب ونوع القطاع الذي تعمل به المنشأة، مما يعني أن الأتعاب تختلف من قطاع إلى قطاع حيث كان متوسط أتعاب قطاع البنوك هو الأعلى في حين كان أقل متوسط أتعاب في قطاع الصناعة. وأظهرت نتائج دراسة (قطب و الخاطر، ٢٠٠٤) أن المتغيرات المستقلة التي لها تأثير في تحديد أتعاب التدقيق هي إجمالي الأصول، ونسبة العائد على الأصول، ونوع القطاع، وحجم العمل بمكتب التدقيق، ومدى تقديم خدمات استشارية للعميل.

٣- ١ أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي أجريت في الأردن:

عند مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي أجريت في الأردن. نجد أن دراسة (أبو نصار، ١٩٩٩) تم فيها الاستعانة بآراء مكاتب التدقيق وبعض الأكاديميين لتحديد العوامل المؤثرة في أتعاب

التدقيق، ونجد أن دراسة (جهماني، ١٩٩٩) اعتمدت على نموذج انحدار متعدد ولكن الباحث اعتمد على معلومات لسنة واحدة، واستند الباحث على المعلومات التي جمعت من خلال مكاتب التدقيق و ليس من التقارير السنوية. أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على بيانات لثلاث سنوات وبيانات وأتعاب تدقيق الحسابات المنشورة في التقارير السنوية للشركات، وتميزت الدراسة الحالية أيضا بتحليل بيانات كل قطاع لمعرفة العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة الأردنية لكل قطاع على انفراد (البنوك، شركات التأمين، شركات الخدمات، والشركات الصناعية) بالإضافة إلى تحليل بيانات كافة القطاعات مجتمعة.

٤- فرضيات الدراسة

بناءً على تحليل الدراسات السابقة، يتوقع الباحثان وجود علاقة بين أتعاب عملية تدقيق الحسابات في الأردن وبين مجموعة من العوامل، وعليه يضع الباحثان الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى (H01): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية مجتمعة وبين حجم الشركة موضع التدقيق.

ويندرج تحت هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية لكل قطاع على انفراد على النحو التالي:

H01A: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات البنوك وبين حجم البنك موضع التدقيق.

H01B: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات شركات التأمين وبين حجم الشركة موضع التدقيق.

H01C: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات شركات الخدمات وبين حجم الشركة موضع التدقيق.

H01D: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات الصناعية وبين حجم الشركة موضع التدقيق.

الفرضية الثانية (H02): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية مجتمعة ودرجة تعقيد عملية التدقيق.

ويندرج تحت هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية لكل قطاع على انفراد على النحو التالي:

H02A: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات البنوك وبين تعقيد عملية التدقيق.

H02B: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات شركات التأمين وبين تعقيد عملية التدقيق.

H02C: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات شركات الخدمات وبين تعقيد عملية التدقيق.

H02D: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات الصناعية وبين تعقيد عملية التدقيق.

الفرضية الثالثة (H03): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية مجتمعة وخطورة عملية التدقيق.

ويندرج تحت هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية لكل قطاع على انفراد على النحو التالي:
H03A: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات البنوك وبين خطورة عملية التدقيق.

H03B: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات شركات التأمين وبين خطورة عملية التدقيق.

H03C: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات شركات الخدمات وبين خطورة عملية التدقيق.

H03D: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات الصناعية وبين خطورة عملية التدقيق.

الفرضية الرابعة (H04): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية مجتمعة وحجم مكتب التدقيق.

ويندرج تحت هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية لكل قطاع على انفراد على النحو التالي:
H04A: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات البنوك وبين حجم مكتب التدقيق.

H04B: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات شركات التأمين وبين حجم مكتب التدقيق.

H04C: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات شركات الخدمات وبين حجم مكتب التدقيق.

H04D: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات الصناعية وبين حجم مكتب التدقيق.

وفي الفقرة التالية سيتم عرض لمنهجية الدراسة، والأساليب الإحصائية المتبعة لاختبار فرضيات الدراسة الحالية .

٥. منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة ميدانية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. حيث اعتمد الباحثان فيها على جمع التقارير السنوية لهذه الشركات من عام ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٤ بهدف

حصر الشركات التي قامت بالإفصاح عن أتعاب التدقيق. وبناءً على تحليل الدراسات السابقة تم تصميم نموذج انحدار متعدد بحيث يتضمن (٨) متغيرات مستقلة مالية و غير مالية ومتغير تابع وحيد وهو أتعاب التدقيق.

٥-٢. عينة الدراسة :

لاختيار عينة الدراسة تم استخدام الشروط التالية :

- ١- أن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان طوال فترة الدراسة (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤).
- ٢- أن لا تكون الشركة قد أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.
- ٣- توفر كافة البيانات المطلوبة عن كل شركة.
- ٤- الإفصاح عن أتعاب عملية تدقيق الحسابات في التقارير السنوية للشركات.

نظراً لعدم التزام بعض الشركات بالإفصاح عن أتعاب مدقق الحسابات الخارجي في تقاريرها السنوية، ولعدم تحقيق شروط اختيار العينة، فقد اقتصرَت الدراسة على (٧٩) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان منذ عام ٢٠٠٢ و لغاية عام ٢٠٠٤، وقد مثلت العينة النهائية الموضحة في ملحق الدراسة القطاعات الأربعة.

٥-٣. وسيلة جمع البيانات:

تم جمع البيانات المتعلقة بأتعاب التدقيق من واقع التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان منذ العام ٢٠٠٢ ولغاية عام ٢٠٠٤. وقد تم الحصول على التقارير السنوية لهذه الشركات إما من خلال الزيارة الميدانية لهذه الشركات أو من خلال مواقعها الالكترونية أو بالاستعانة بالموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية (www.jsc.gov.jo) والذي قام مؤخراً بأرشفة كافة التقارير السنوية الخاصة بالشركات ونشرها على الموقع.

٥-٤. أسلوب تحليل البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression model) وهو الأسلوب المتبع في معظم الدراسات السابقة التي عرضت في فقرة الدراسات السابقة، حيث اعتبرت أتعاب التدقيق عاملاً تابعاً وعوامل أخرى مختارة ممثلة لحجم الشركة ودرجة التعقيد في عملية التدقيق و درجة مخاطرتها كموامل مستقلة لإيجاد مدى قوة العلاقة بين هذه المتغيرات (المستقلة) وبين أتعاب عملية التدقيق (العامل التابع). وقد اعتمدت الدراسة على أساليب إحصائية أخرى مثل الوصف الإحصائي للعامل التابع والعوامل المستقلة، ومعاملات ارتباط بيرسون لوصف العلاقة بين مجموعة العوامل المستقلة لكل الشركات في عينة الدراسة.

٥-٥. نموذج الدراسة :

ولاختبار فرضيات الدراسة الحالية فقد تم بناء نموذج الانحدار المتعدد على النحو التالي:

$$\text{AUDIT FEES} = b_0 + b_1 \text{ ASSETS} + b_2 \text{ ACCREC} + b_3 \text{ ACRECASS} + b_4 \text{ BRANCHES} + b_5 \text{ SUB} + b_6 \text{ NINL} + b_7 \text{ CATA} + b_8 \text{ SIZE} + E$$

حيث:

AUDIT FEES	أتعاب تدقيق حسابات الشركات الأردنية
b0	ثابت المعادلة
ASSETS	إجمالي الأصول (الموجودات)
ACCREC	صافي المدينين
ACRECASS	نسبة المدينين إلى إجمالي الأصول
BRANCHES	عدد فروع الشركة
SUB	عدد الشركات التابعة
NINL	صافي ربح أو خسارة الشركة
CATA	نسبة الأصول المتداولة لإجمالي الأصول (للشركات الخدمية والصناعية فقط)
SIZE	حجم مكتب تدقيق الحسابات
E	خطأ التقدير العشوائي

اشتملت الدراسة على (٨) متغيرات أو عوامل والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قيمة الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات الخارجي، وقد تم اختيار هذه العوامل بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. إلا أن العامل نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول لم يقس تأثيره سوى على قطاعي الخدمات والصناعة وتم استثناءه عند إجراء التحليل الإحصائي لكامل العينة، ويعود السبب إلى أن قطاعي البنوك والتأمين لم تفصل في تقاريرها السنوية الأصول المتداولة عن الأصول الثابتة مما يعيق عملية تحديد قيمها لذا تم استبعادهما عند دراسة أثر العوامل مجتمعة على كامل عينة الدراسة. وقد تم تمثيل

حجم الشركة موضع التدقيق بإجمالي الأصول، بينما تم تمثيل درجة تعقيد عملية التدقيق بالعوامل: صافي المدينين، عدد فروع الشركة، وعدد الشركات التابعة لها، أما بالنسبة لدرجة مخاطرة عملية التدقيق فقد تم قياسها بالعوامل: نسبة المدينين لإجمالي الأصول، صافي ربح أو خسارة الشركة ونسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

أما حجم مكتب التدقيق فقد تم إعطائه قيم (١ أو ٠) بحيث تشير القيمة (١) إلى أن مكتب التدقيق هو أحد المكاتب الكبرى الموجودة في الأردن، وإذا كان عكس ذلك فتم إعطائه القيمة (٠)، وللحكم على حجم مكتب تدقيق الحسابات فقد اعتبرت أربعة مكاتب كبيرة الحجم، وذلك لعضويتها في إحدى مكاتب التدقيق الكبرى عالمياً، والباقي صغيرة الحجم. ولغايات إجراء التحليل الإحصائي فقد تم استخدام برنامج (SPSS)، لدراسة أثر العوامل المستقلة الأنفة الذكر على أتعاب مدقق الحسابات في الأردن. وفي الفقرة التالية تم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وعلى ضوء ذلك وضعت توصيات الدراسة.

٦. نتائج الدراسة ومناقشتها

٦-١. النتائج الوصفية :

يظهر الجدول رقم (١) الوصف الإحصائي للعامل التابع والعوامل المستقلة لعينة الدراسة المتمثلة بـ (٧٩) شركة مساهمة عامة والمدرجة في بورصة عمان منذ عام ٢٠٠٢ و لغاية ٢٠٠٤، وكذلك الوصف الإحصائي لنفس العوامل لكل قطاع من القطاعات الأربعة منفردة.

٦-١-١. الوصف الإحصائي لأتعاب التدقيق (العامل التابع) :

- ١- بلغت أعلى أتعاب ناتجة عن تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعينة الدراسة خلال الأعوام (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤) مبلغ (١١٩,٠٠٠,١٤٦) دينار بمتوسط قدره (٨,٥٠٣,٠٦) دينارات، في حين كان الحد الأدنى لقيمة الأتعاب المدفوعة مبلغ (٨٤٨) ديناراً.
- ٢- تعتبر أتعاب التدقيق على قطاع البنوك أعلى منها في باقي القطاعات حيث كان أعلاها (١٤٦,١١٩) دينار وأدناها (٩,٠٤٠) ديناراً بمتوسط قدره (٤٧,٨٦٨) ديناراً.
- ٣- يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية من حيث أعلى قيمة أتعاب وقد بلغ أعلاها (٤٠,٠٠٠) دينار وأدناها (٨٤٨) ديناراً بمتوسط قدره (٤,٩٤٥,٢١٤) ديناراً.
- ٤- أما في قطاعي التأمين والصناعة فقد بلغ متوسط أتعاب كل منهما (١٧,٤٠٢,٥٠٢ و ٥,٥٦٤,٨١) دينار على التوالي، حيث كان أعلاها (٨,٣٩٠,٠٠٠ و ٢٧,٠٠٠) دينار على التوالي أما أدناها فكان (٢,٠٠٠ و ١,١٣٠) ديناراً على التوالي.

٦-١-٢. الوصف الإحصائي للعوامل المحددة لأتعاب التدقيق (العوامل

المستقلة) :

١- بلغ متوسط حجم الشركة الممثل بإجمالي الأصول لدى الشركات موضع التدقيق ما قيمته (٨٧,٤٢٣,٣٥٢) ديناراً، حيث كان متوسط إجمالي الأصول في قطاع البنوك أعلى منه من باقي القطاعات و البالغ (٧٤٤,٦٥٠,٥٠٧) دينارات، و أدنى متوسط لإجمالي الأصول في قطاع التأمين و البالغ (١٢,١٤٢,٨٩٦) ديناراً.

٢- كان متوسط صافي المدينين للشركات موضع التدقيق (٢٢,٧٠٢,٢٧٨) ديناراً، حيث سجل قطاع البنوك أعلى متوسط (٢٤٣,٩٨٨,٤٨٤) ديناراً وأدناها في قطاع التأمين (٢,٥٧١,٦٢٨) ديناراً.

٣- بلغ متوسط نسبة المدينين لإجمالي الأصول (١٣,٨٨ ٪)، حيث كان أعلاها في قطاع البنوك بمتوسط قدره (٣٨,٠٧ ٪) وأدناها بقطاع الخدمات (٨,٢٦ ٪).

٤- كان متوسط عدد الفروع (٥,٠٠٤)، حيث كان أعلى متوسط لعدد الفروع في قطاع البنوك (٤٤,٥) فرع، يليه قطاع التأمين و أدناه في قطاع الصناعة حيث بلغ متوسط عدد الفروع (١,٠٧) فرع.
٥- كان متوسط صافي ربح الشركة (٢,٤٩٤,١٨٣) ديناراً، حيث حقق قطاع البنوك أعلى متوسط لقيمة الأرباح و البالغ (٨,٠٦٨,١٥٧) ديناراً و أدنى متوسط في قطاع التأمين حيث بلغ (١,٠٨٧,٠٥١) ديناراً، و من الجدير بالذكر أن هذا القطاع قد حقق أقل قيمة خسارة خلال الأعوام الثلاثة محل الدراسة.

٦- بلغ متوسط عدد الشركات التابعة (٠,٦٥) شركة، حيث كان متوسط عدد الشركات التابعة في قطاع البنوك (١,٨٩) و هو أعلى من باقي القطاعات، يليه قطاع التأمين ثم الخدمات، في حين كان أقلها قطاع الصناعة بمتوسط قدره (٠,٤٢٤) شركة.

٧- أما بالنسبة لحجم مكتب التدقيق فقد بلغ متوسطه (٠,٣٥٤) وقد سجل قطاع البنوك ما متوسطه (٠,٨٣٣) و هي قيمة عالية مما يدل على تعاقد معظم البنوك مع كبرى مكاتب التدقيق الموجودة في الأردن، يليه قطاعي الخدمات و التأمين، و أقله قطاع الصناعة بمتوسط قدره (٠,٢٧٢).

٨- أما العامل الأخير المتعلق بقطاعي الخدمات و الصناعة وهو نسبة الأصول المتداولة لإجمالي الأصول، فقد بلغ متوسط هذه النسبة لكلا القطاعين (٠,٤٥٢).

بناء على ما سبق، يلاحظ الباحثان أن أتعاب عملية التدقيق في قطاع البنوك هي أعلى من بقية القطاعات، كما أنه سجل أعلى قيم للعوامل المستقلة، مما يشير إلى أثر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة موضع التدقيق في ارتفاع و تدني قيمة أتعاب التدقيق، وعليه فإن الباحثين سيقومان في الفقرات اللاحقة بدراسة مدى العلاقة بين ارتفاع قيمة العوامل المستقلة موضع الدراسة وارتفاع قيمة أتعاب مدقق الحسابات. ويلاحظ أيضاً أن أتعاب عملية التدقيق بشكل عام متدنية، ولا يمكن الحكم على أسباب ذلك التدني لأن ذلك الموضوع يقع خارج نطاق البحث وأهدافه.

جدول رقم (١) الوصف الإحصائي للعامل التابع والعوامل المستقلة

SECTOR	FEES	ASSETS	ACCREC	ACRECCASS	BRANCHES	NINL	SUB	CATA	SIZE
Service: mean Std Deviation Min Max	4,945,214 5,690,391 848,000 40,000	41,505,772 107,000,000 705,364 564,000,000	4,799,718.5 14,457,028 0.00 98,769,263	0.0826 0.10766 0.00 0.65	2,2469 7,44569 0.00 39.00	3,277,884.3 11,334,299 -756,784 69,935,934	.643 1.158 0.00 5.00	.412 .293 0.01 .98	.369 .485 0.00 1.00
Insurance: mean Std Deviation Min Max	5,202,417 2,015,245 2,000,000 8,390,000	12,142,896 8,087,619.2 3,749,098.0 40,902,091	2,571,627.7 1,888,058 3,59,872 7,016964	0.2126 0.10556 0.08 0.52	2,2778 2,88455 0.00 9.00	1,087,050.6 1,837,589.1 -200,994 10,911,408	.667 1.0142 0.00 4.00		.3056 .467 0.00 1.00
Bank: mean Std Deviation Min Ma	47,868,000 43,080,174 9,040,000 146,119,000	744,650,507 449,548,097 101,140,911 1,571,426,157	243,988,484 145,000,000 42,208,016 459,004,146	0.3807 0.12993 0.03 0.63	44.5 28,36786 3.00 83.00	8,068,157.4 7,479,367.5 -3,720,200 27,693,331	1.89 1.81 0.00 5.00		.833 .383 0.00 1.00
Industry: mean Std Deviation Min Max	5,564,808 5,575,260 1,130,000 27,000,000	34,186,224 69,356,019 3,42,994 349,000,000	4,978,708.3 11,748,895 7,183,00 64,055,717	0.1155 0.09195 0.00 0.43	1,0707 2,09105 0.00 9.00	1,327,459.7 2,201,162 -1,678,909 9,557,220	.424 .9267 0.00 4.00	.487 .216 0.02 .90	.273 .4476 0.00 1.00
Total: mean Std Deviation Min Max	146,119,000 8,503,060 16,928,213 848,000	87,423,352 237,000,000 3,42,994 157,000,000	22,702,278 75,481,442 0.00 459,000,000	0.1388 0.13076 0.00 0.65	5,0043 14,55034 0.00 83.00	2,494,183.3 7,428,640.7 -3,720,200 69,935,934	.65 1.164 0.00 5.00	.452 .256 0.01 .98	.354 .479 0.00 1.00

٦-٢. تأثير العوامل المستقلة على أتعاب التدقيق :

لمعرفة أثر العوامل المستقلة على أتعاب عملية التدقيق لا بد أولاً من تحديد العلاقات بين هذه العوامل والتأكد من عدم تداخلها ثم تحديد درجة قوة تلك العلاقة.

٦-٢-١. قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق (للقطاعات مجتمعة) :

في هذه الفقرة سيتم عرض لنتائج قياس الارتباط بين العوامل المستقلة و المحددة لأتعاب تدقيق حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان للتأكد من عدم تداخلها، وهذا ما يعرف بدراسة إمكانية وجود متعدد في العلاقات الخطية (Multicollinerity). و يبين الجدول رقم (٢) معاملات ارتباط بيرسون وهذا المقياس يستخدم لوصف العلاقة بين مجموعة العوامل المستقلة لكل الشركات الممثلة لعينة الدراسة، ومن خلال النتائج الظاهرة في جدول رقم (٢) يتضح التالي:

١ - وجود ارتباط ايجابي هام بين كل من إجمالي قيمة أصول الشركة و صافي قيمة المدينون حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٧٢) كما وجد أيضاً ارتباط ايجابي بين إجمالي الأصول و عدد فروع الشركة بمعامل ارتباط (٠,٧٨٠) عند مستوى معنوية ١٪.

٢ - وجود ارتباط ايجابي بين صافي قيمة المدينون و عدد فروع الشركة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٦٩).

٣ - أما بقية العوامل فقد تبين عدم وجود تداخل هام فيما بينها .

جدول رقم (٢) معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (القطاعات مجتمعة)

Variables	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE
ASSETS	1.00						
ACCREC	0.772**	1.00					
ACRECASS	0.342**	0.477**	1.00				
BRANCHES	0.780**	0.769**	0.361**	1.00			
NINL	0.426**	0.324**	0.139**	0.222**	1.00		
SUB	0.450**	0.348**	0.154*	0.349**	0.253**	1.00	
SIZE	0.277**	0.267**	0.005	0.177**	0.239**	0.003	1.00

** ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1% .

* ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 5% .

٦-٢-٢. قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق على قطاع البنوك :

يظهر الجدول رقم (٣) نتائج ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة و المحددة لأتعاب التدقيق على قطاع البنوك. ومن خلال النتائج الظاهرة في جدول رقم (٣)، يتضح التالي:

١ - وجود ارتباط إيجابي هام بين حجم أصول الشركة عند مستوى معنوية (١٪) وكل من (صافي المدينين، وعدد فروع البنك وعدد الشركات التابعة) بمعامل ارتباط (٠,٥٩٠، ٠,٧٨٢، ٠,٧٢٩) على

التوالي ، بينما وجد ارتباط سلبي هام عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم الأصول ونسبة المدينون لإجمالي الأصول بمعامل الارتباط (٠,٧١٦) .

٢- بلغ معامل الارتباط بين قيمة المدينين وعدد فروع البنك (٠,٧١١) وهو ارتباط ايجابي هام عند مستوى معنوية (١٪) .

٣- كما وجد أن هنالك علاقة عكسية بين نسبة المدينين لإجمالي الأصول وعدد الشركات التابعة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٦٠) عند مستوى معنوية (١٪) .

جدول رقم (٣) معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (قطاع البنوك)

	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE
ASSETS	1.00						
ACCREC	0.590**	1.00					
ACRECASS	-0.716**	0.024	1.00				
BRANCHES	0.782**	0.711**	-0.487*	1.00			
NINL	-0.008	0.299	0.238	0.110	1.00		
SUB	0.729**	0.321	-0.660**	0.428	-0.293	1.00	
SIZE	-0.228**	-0.047	0.377	-0.333	0.232	-0.536*	1.00

** ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1% .

* ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 5% .

٣.٢.٦ . قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق على شركات التأمين؛

يظهر الجدول رقم (٤) نتائج معامل الارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة و المحددة لأتعاب التدقيق على شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان للتأكد من عدم تداخلها. ومن خلال النتائج الظاهرة في جدول رقم (٤) ، يتضح التالي:

جدول رقم (٤) معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (قطاع التأمين)

	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE
ASSETS	1.00						
ACCREC	0.718**	1.00					
ACRECASS	-0.012	0.636**	1.00				
BRANCHES	0.674**	0.500**	0.046	1.00			
NINL	0.798**	0.426**	-0.157	0.466**	1.00		
SUB	0.452**	0.298	-0.087	0.628**	0.177	1.00	
SIZE	0.176	-0.180	-0.455**	-0.065	0.282	-0.201	1.00

** ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ .

* ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ .

- ١- وجود ارتباط إيجابي هام بين حجم الأصول وصافي المدينين، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧١٨) كما وجد ارتباط إيجابي بين حجم الأصول وصافي ربح (خسارة) الشركة بقيمة (٠,٧٩٨)، كما وجد أيضاً ارتباط إيجابي بين حجم الأصول وعدد فروع الشركة بقيمة (٠,٦٧٤).
- ٢- هنا/ك ارتباط إيجابي عند مستوى معنوية (١٪) بين صافي قيمة المدينين ونسبة المدينين لإجمالي الأصول، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٣٦) يليها عدد فروع الشركة بمعامل ارتباط (٠,٥٠٠).
- ٣- كما وجد ارتباط إيجابي بين عدد فروع الشركة وعدد الشركات التابعة بمعامل ارتباط بلغ (٠,٦٢٨) عند مستوى معنوية (١٪).

٢-٤-٦. قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق

على الشركات الخدمية:

- يبين الجدول رقم (٥) نتائج معامل الارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة والمحددة لأتعاب التدقيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان للتأكد من عدم تداخلها. ومن خلال النتائج الظاهرة في جدول رقم (٥)، يتضح التالي:
- ١- أكثر العوامل ارتباطاً بحجم أصول الشركة هي عامل صافي المدينين وعامل صافي ربح (خسارة) الشركة، حيث بلغ معامل ارتباط كل منها (٠,٧٥٠، ٠,٧٣٤) على التوالي.
- ٢- وجود ارتباط بقيمة (٠,٧٨٨) بين صافي المدينين وصافي ربح (خسارة) الشركة عند مستوى معنوية (١٪).

جدول رقم (٥) معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (قطاع الخدمات)

	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE	CATA
ASSETS	1.00							
ACCREC	0.750**	1.00						
ACRECASS	0.120	0.225*	1.00					
BRANCHES	0.344**	0.351**	0.051	1.00				
NINL	0.734**	0.788**	0.080	0.102	1.00			
SUB	0.312**	0.287**	0.191	-0.151	0.355**	1.00		
SIZE	0.167	0.102	-0.369**	-0.080	0.210	-0.041	1.00	
CATA	-0.119	-0.109	0.242*	-0.072	-0.019	-0.144	-0.058	1.00

* ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية ١٪.

* ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪.

٢-٥-٦. قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق على الشركات

الصناعية:

أظهرت نتائج معامل الارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة والمحددة لأتعاب التدقيق على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان في الجدول رقم (٦) ما يلي:

١- هناك ارتباط ايجابي هام عند مستوى معنوية (١٪) بين إجمالي قيمة الأصول وصافي المدينين بمعامل ارتباط (٠,٦٢٩)، بالإضافة إلى ارتباط إجمالي الأصول بصافي ربح (خسارة) الشركة بمعامل ارتباط ايجابي عند (٠,٧٠٢).

٢- هناك ارتباط ايجابي عند مستوى معنوية (١٪) بين صافي قيمة المدينين وصافي ربح (خسارة) الشركة، حيث كان معامل الارتباط (٠,٦٢٨).

جدول رقم (٦) معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (قطاع الصناعة)

Variables	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE
ASSETS	1.00						
ACCREC	0.629**	1.00					
ACRECASS	0.163	0.328**	1.00				
BRANCHES	0.342**	0.223*	0.052	1.00			
NINL	0.702**	0.628**	0.071	0.172	1.00		
SUB	0.010	0.029	0.065	0.463**	0.188	1.00	
SIZE	0.395**	0.400**	0.017	-0.054	0.247*	-0.011	1.00

*ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية ١٪.

*ارتباط ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪.

٦-٣. نتائج نموذج الانحدار المتعدد

في هذه الفقرة سيتم عرض ومناقشة نتائج نموذج الانحدار المتعدد للقطاعات مجتمعة ومن ثم لكل قطاع على انفراد، وذلك لإعطاء صورة دقيقة وواضحة عن نتائج كل قطاع فيما يتعلق بالعلاقة بين العامل التابع المتمثل بأتعاب عملية تدقيق الحسابات والعوامل المستقلة المؤثرة على العامل التابع.

٦-٣-١. نتائج نموذج الانحدار المتعدد (للقطاعات مجتمعة) :

في هذه الفقرة سيتم عرض ومناقشة نتائج نموذج الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (٧) للقطاعات مجتمعة لقياس العلاقة بين أتعاب التدقيق والعوامل المؤثرة في تحديد قيمة هذه الأتعاب. ومن خلال النتائج الظاهرة في جدول رقم (٧) يتضح التالي:

- ١- وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١٪) بين أتعاب التدقيق وبين حجم أصول الشركة، وهذا العامل هو مؤشر على حجم الشركة أي بمعنى كلما زاد حجم الشركة زادت معها أتعاب التدقيق، وعليه ترفض الفرضية الأولى (H01) مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين حجم الشركة وأتعاب التدقيق على الشركات الأردنية.

جدول رقم (٧) نتائج الانحدار المتعدد (للقطاعات مجتمعة)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
CONSTANT	1741.974	790.019		2.205	0.028
ASSETS	0.00009659	0.000	1.354	19.183	0.000
ACCREC	-0.00001328	0.000	-0.059	-0.938	0.349
ACRECASS	2716.281	3841.362	0.021	0.707	0.480
BRANCHES	-548.771	75.387	-0.469	-7.279	0.000
NINL	-0.0004758	0.000	-0.209	-6.924	0.000
SUB	1542.074	421.314	0.106	3.660	0.000
SIZE	3290.755	990.452	0.092	3.322	0.001
R Square		0.855	F	190.342	
Adjusted R Square		0.850	Sig.	0.000	

٢- وجود دلالة إحصائية هامة عند مستوى معنوية (1%) بين أتعاب التدقيق وكل من عدد فروع الشركة وعدد الشركات التابعة لها، وهذه العوامل هي مؤشرات على درجة تعقيد عملية التدقيق. وبناءً على ذلك ترفض الفرضية الثانية (H02)، مما يعني وجود علاقة بين أتعاب التدقيق على الشركات الأردنية مجتمعة ودرجة تعقيد عملية التدقيق.

٣- وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية هامة عند مستوى معنوية (١%) بين أتعاب التدقيق وصافي ربح (خسارة) الشركة وهذا العامل هو مؤشر على درجة خطورة عملية التدقيق، وعليه ترفض الفرضية العدمية الثالثة (H03)، مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين أتعاب التدقيق على الشركات الأردنية مجتمعة ودرجة مخاطرة عملية التدقيق.

٤- وجود ارتباط ذي علاقة إحصائية عند مستوى معنوية (١%) بين أتعاب التدقيق وحجم مكتب التدقيق الذي تم التعاقد معه. وبالتالي ترفض الفرضية العدمية الرابعة (H04) مما يعني وجود علاقة إيجابية قوية بين أتعاب التدقيق على الشركات الأردنية مجتمعة وحجم مكتب التدقيق.

٥- أما بالنسبة لباقي العوامل فقد لوحظ عدم وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بينها وبين أتعاب التدقيق.

٦- بلغت القوة التفسيرية لنموذج الدراسة للقطاعات مجتمعة بناءً على قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) (٠,٨٥) مما يعني أن العوامل المستقلة تفسر ما نسبة (٨٥%) من التغيرات الحاصلة في أتعاب التدقيق.

٦.٣.٢. نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع البنوك) :

من خلال النتائج الظاهرة في جدول رقم (٨) والذي يبين نتائج نموذج الانحدار المتعدد المتعلق بقطاع البنوك يتضح التالي:

١- وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١%) بين أتعاب التدقيق التي تتقاضاها مكاتب التدقيق عن تدقيق حسابات البنوك وحجم البنك المقاس من خلال إجمالي الأصول، وعليه ترفض الفرضية الفرعية (H01A) مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين حجم البنك وأتعاب تدقيق حسابات البنك.

- ٢- وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٣٪) بين أتعاب التدقيق وصافي ربح (خسارة) البنك (NINL) موضع التدقيق، وعليه ترفض الفرضية العدمية الفرعية (H03A)، مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين أتعاب تدقيق حسابات البنوك الأردنية ودرجة مخاطرة عملية التدقيق.
- ٣- وهناك ارتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١٪) بين أتعاب تدقيق حسابات البنوك الأردنية و حجم مكتب التدقيق، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية العدمية (H04A)، مما يعني وجود علاقة إيجابية قوية بين أتعاب التدقيق على قطاع البنوك وحجم مكتب التدقيق.
- ٤- بلغت القوة التفسيرية (Adjusted R Square) لمجموعة العوامل المستقلة لتفسير التغير الحاصل في قيمة أتعاب تدقيق قطاع البنوك ما نسبته (٣, ٩٥٪).

جدول رقم (٨) نتائج الانحدار المتعدد (لقطاع البنوك)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
CONSTANT	-76673.938	24577.391		-3.120	0.011
ASSETS	0.0001178	0.000	1.229	5.001	0.001
ACCREC	-0.00003848	0.000	-0.130	-0.913	0.383
ACREASS	60128.896	45567.101	0.181	1.320	0.216
BRANCHES	-531.452	305.632	-0.350	-1.739	0.113
NINL	-0.0009937	0.000	-0.173	-2.703	0.022
SUB	5588.501	4060.879	0.235	1.376	0.199
SIZE	53303.268	12005.056	0.474	4.440	0.001
R Square		0.972	F	49.699	
Adjusted R Square		0.953	Sig.	0.000	

٣.٣.٦. نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع التأمين):

- ١- يظهر الجدول رقم (٩) أن هناك ارتباطاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٣٪) بين أتعاب التدقيق على قطاع التأمين وعدد الشركات التابعة. وبناء على ذلك ترفض الفرضية الفرعية (H02B)، مما يعني وجود علاقة بين أتعاب التدقيق على قطاع التأمين ودرجة تعقيد عملية التدقيق.
- ٢- بينما لا يوجد دلالة إحصائية بين أتعاب التدقيق و باقي العوامل الأخرى مما يعزز قبول الفرضيات العدمية الفرعية (H01B) و (H03B) و (H04B).
- ٣- وقد بلغت القوة التفسيرية (Adjusted R Square) لمجموعة العوامل المستقلة للتغير الحاصل في أتعاب تدقيق قطاع التأمين (٢, ٤٦٪).

جدول رقم (٩) نتائج الانحدار المتعدد (لقطاع التأمين)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
CONSTANT	2990.790	1382.001		2.164	0.039
ASSETS	0.00008534	0.000	0.342	0.653	0.519
ACCREC	0.0005389	0.001	0.505	0.992	0.330
ACRECASS	-1812.638	6712.370	-0.095	-0.270	0.789
BRANCHES	-201.067	138.285	-0.288	-1.454	0.157
NINL	-0.0001727	0.000	-0.157	-0.652	0.520
SUB	880.178	362.682	0.443	2.427	0.022
SIZE	765.459	672.363	0.177	1.138	0.265
R Square		0.569	F	5.286	
Adjusted R Square		0.462	Sig.	0.001	

٤.٣.٦. نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع الخدمات) :

من خلال النتائج الظاهرة في جدول رقم (١٠) والذي يبين نتائج نموذج الانحدار المتعدد المتعلق بقطاع الخدمات يتضح التالي:

١- لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية هامة بين أتعاب التدقيق وحجم الشركة الخدمية الممثل بإجمالي أصولها . مما يعني قبول الفرضية الفرعية العدمية (H01C) التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين أتعاب تدقيق الشركة الخدمية وحجم أصولها .

٢- وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٢٪) بين أتعاب التدقيق وصافي المدينين كما وجد ارتباط ذو دلالة عند مستوى معنوية (٧٪) بين أتعاب التدقيق وعدد الشركات التابعة بالنسبة لقطاع الخدمات. وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية (H02C)، مما يدل على وجود علاقة بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات الخدمية ودرجة تعقيد عملية التدقيق.

٣- وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١٪) بين قيمة أتعاب تدقيق حسابات الشركات الخدمية و كل من نسبة المدينين لإجمالي الأصول و نسبة الأصول المتداولة لإجمالي الأصول وصافي ربح (خسارة) الشركة، وعليه ترفض الفرضية الفرعية (H03C)، مما يدل على وجود علاقة بين أتعاب التدقيق على قطاع الخدمات ودرجة مخاطرة عملية التدقيق.

٤- وجود علاقة بين حجم المكتب الذي يتولى عملية تدقيق حسابات الشركات الخدمية وقيمة الأتعاب عند مستوى معنوية (١٪)، وعليه ترفض الفرضية الفرعية (H04C).

٥- بلغت قوة تفسير معادلة الانحدار (Adjusted R Square) (٨٩,٨ ٪)، مما تدل على أن المتغيرات قد فسرت ما معدله (٨٩,٨ ٪) من تذبذب أتعاب التدقيق في قطاع الخدمات.

جدول رقم (١٠) نتائج الانحدار المتعدد (لقطاع الخدمات)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
CONSTANT	3596.048	486.735		7.388	0.000
ASSETS	0.00001147	0.000	0.215	0.961	0.340
ACCREC	-0.0001341	0.000	-0.340	-2.621	0.011
ACRECASS	7343.839	2342.435	0.138	3.135	0.002
BRANCHES	44.123	41.426	0.057	1.065	0.290
NINL	0.0004670	0.000	0.930	6.271	0.000
SUB	379.126	201.420	0.077	1.882	0.064
SIZE	1674.843	487.510	0.138	3.436	0.001
CATA	-3867.061	804.010	-0.196	-4.810	0.000
R Square		0.908	F	88.782	
Adjusted R Square		0.898	Sig.	0.000	

٦-٣-٥. نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع الصناعة):

أظهرت نتائج نموذج الانحدار المتعدد لقطاع الصناعة الموضحة في الجدول رقم (١١) التالي:

١- وجود ارتباط قوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١٪) بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات الصناعية و حجم الشركة الصناعية الممثل بأجمالي أصولها. وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية (H01D)، مما يعني وجود علاقة بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات الصناعية وحجم الشركة الصناعية موضع التدقيق.

٢- وجود ارتباط بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات الصناعية و عدد الشركات التابعة للشركة الأم. عند مستوى معنوية (١٪)، مما يعزز رفض الفرضية الفرعية (H02D) التي تدل على وجود علاقة بين أتعاب تدقيق الشركات الصناعية ودرجة تعقيد عملية التدقيق والمثلة هنا بعدد الشركات التابعة.

٣- وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٤٪) بين أتعاب تدقيق الشركات الصناعية وصافي ربح (خسارة) الشركة. كما وجد ارتباط عند مستوى معنوية (٧٪) بين أتعاب التدقيق ونسبة الأصول المتداولة لإجمالي الأصول وهذه العوامل تقيس درجة مخاطرة عملية التدقيق، وعليه ترفض الفرضية الفرعية (H03D)، مما يدل على وجود علاقة بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات الصناعية ودرجة مخاطرة عملية التدقيق.

٤- وجود ارتباط عند مستوى معنوية (١٪) بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات في قطاع الصناعة وحجم مكتب تدقيق الحسابات. وعليه ترفض الفرضية الفرعية (H04D).

٥- أما بالنسبة لباقي العوامل فلا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين أتعاب التدقيق لقطاع الصناعة.

٦- بلغت القوة التفسيرية للعوامل المستقلة حسب قيمة (Adjusted R Square) (٩, ٦٧٪) أي أن العوامل المستقلة قد ساهمت في تفسير (٩, ٦٧٪) من قيمة التذبذب الحاصل في أتعاب التدقيق على قطاع الصناعة.

جدول رقم (١١) نتائج الانحدار المتعدد (لقطاع الصناعة)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
CONSTANT	1195.250	892.459		1.339	0.184
ASSETS	0.00006828	0.000	0.849	3.796	0.000
ACCREC	-0.00006353	0.000	-0.134	-0.688	0.494
ACRECASS	-5812.872	4820.518	-0.096	-1.206	0.231
BRANCHES	-300.481	224.118	-0.113	-1.341	0.183
NINL	-0.0005173	0.000	-0.204	-2.162	0.033
SUB	3031.882	448.788	0.504	6.756	0.000
SIZE	3509.785	818.563	0.282	4.288	0.000
CATA	3675.884	1997.062	0.142	1.841	0.069
R Square		0.706	F	26.957	
Adjusted R Square		0.679	Sig.	0.000	

٧. الخلاصة والتوصيات

٧.١. الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من عام ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٤، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

١- أظهرت نتائج الانحدار المتعدد لمعرفة أثر العوامل المستقلة مجتمعة على أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الممثلة لكامل عينة الدراسة (كافة القطاعات) أنها تتأثر إحصائياً عند مستوى معنوية (1%) بكل من إجمالي أصول الشركة، عدد فروعها، عدد الشركات التابعة لها، وصافي ربح (خسارة) الشركة، بالإضافة إلى حجم مكتب التدقيق. مما يدل على أن أتعاب تدقيق حسابات الشركات الأردنية تتأثر بحجم الشركة ودرجة تعقيد عملية التدقيق ودرجة مخاطرة عملية التدقيق وبحجم مكتب التدقيق الذي يتولى عملية التدقيق.

٢- عند دراسة أثر العوامل المستقلة على أتعاب تدقيق حسابات الشركات في القطاعات الأربعة منفردة وجد بعض التباين في النتائج، حيث وجد أن أتعاب تدقيق قطاع البنوك تتأثر بشكل كبير بإجمالي قيمة الأصول بالإضافة إلى حجم مكتب التدقيق، أما أتعاب تدقيق قطاع التأمين فإن من أهم العوامل المحددة لها هو عدد الشركات التابعة، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد كانت النتائج مغايرة لقطاعي البنوك والتأمين حيث إن أهم العوامل المحددة لأتعاب تدقيق هذا القطاع كانت صافي المدينين ونسبة المدينين لإجمالي الأصول ونسبة الأصول المتداولة. لإجمالي الأصول وصافي ربح (خسارة) الشركة وعدد الشركات التابعة وحجم مكتب التدقيق. أما أتعاب عملية التدقيق المتعلقة بقطاع الصناعة فقد تبين أنها تتأثر بشكل كبير بإجمالي قيمة الأصول وعدد الشركات التابعة يليها صافي ربح (خسارة) الشركة ونسبة الأصول المتداولة لإجمالي الأصول وحجم مكتب التدقيق.

٣- ولدى مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في الأردن وفي دول أخرى متعددة منها أمريكا و بريطانيا و استراليا و السعودية، وقطر و البحرين، يرى الباحثان أن أتعاب التدقيق في الأردن تتأثر بحجم الشركة موضع التدقيق وبخطورة عملية التدقيق ودرجة تعقيدها بالإضافة إلى حجم مكتب التدقيق، وهذا مشابه إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة. وقد بينت نتائج الدراسة الحالية أيضاً أن حجم المنشأة من أهم العوامل التي تحدد أتعاب عملية التدقيق بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي كان له أكبر الأثر في تحديد قيمة الأتعاب، وجاءت هذه النتائج مشابه إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

٤- ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن تعميم نتائج الدراسة الحالية لاقتصار عينة الدراسة على الشركات التي قامت بالإفصاح عن أتعاب عملية التدقيق بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تساهم في تحديد الأتعاب لا يمكن قياسها مثل تدخل العلاقات الشخصية.

٧-٢. التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة الحالية يضع الباحثان التوصيات التالية على أمل الأخذ بها من قبل الشركات ومكاتب التدقيق العاملة في الأردن والجهات المعنية، وذلك في محاولة لتطوير مهنة تدقيق الحسابات في الأردن بشكل عام، و الاهتمام بأتعاب عملية التدقيق بشكل خاص لما لها من أهمية في التأثير على استقلالية مدقق الحسابات وجودة عملية التدقيق.

١- أن تتولى جهة مستقلة عن إدارة الشركة تعيين مدقق الحسابات وتحديد أتعابه ومتابعة التقارير الصادرة عنه أو الاستغناء عن خدماته كتعيين لجنة تدقيق في كل شركة مساهمة عامة.

٢- التزام الشركات بتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

٣- ضرورة رفع قيمة أتعاب عملية التدقيق وأن تكون متناسبة مع الجهد المبذول من قبل المدقق وعدم ترك موضوع تحديد الأتعاب للعلاقات الشخصية مما يستدعي وجود جهة رقابية تتولى وضع نظام للأتعاب كجمعية مدققي الحسابات أو غيرها من الجهات يكون لها سلطة نافذة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي توصل إليها الباحثان في تحديد قيمة هذه الأتعاب.

٤- و يوصي الباحثان بالاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في تحديد أتعاب تدقيق الحسابات.

٥- كما يوصي الباحثان بإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية المتعلقة بأتعاب عملية التدقيق والعوامل المؤثرة عليها، على سبيل المثال دراسة العلاقة بين تعيين محاسب مؤهل لدى الشركة موضع التدقيق و أتعاب مدقق الحسابات، ودراسة أسباب تدني أتعاب عملية التدقيق في الأردن، ودراسة العلاقة بين خصائص الحوكمة الداخلية في الشركة وأتعاب مدقق الحسابات.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

- أبو نصار، محمد حسين، « العوامل المحددة لأتعاب التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين و الشركات المساهمة العامة»، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (٢٦)، العدد (٢)، ١٩٩٩.
- الحميد، عبدالرحمن إبراهيم، « العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب المراجع القانوني: دراسة ميدانية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية»، مجلة الإدارة العامة، العدد ٥٩، محرم ١٤٠٩ هـ، سبتمبر ١٩٨٨ م، (٧١ - ٩٥).
- الحميد، عبدالرحمن إبراهيم، « تحديد أتعاب المراجعة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة من وجهة نظر المراجعين القانونيين»، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ٧، العلوم الإدارية (١)، (٥٢ - ٩٧).
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصناعة و التجارة، قانون الشركات المؤقت رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاته.
- المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢، المنشور على الصفحة رقم ١٢٦٩ من الجريدة الرسمية رقم ٤٢٧٤ تاريخ ١٦/٤/١٩٩٨.
- جهماني، عمر، « العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب مدقق الحسابات القانوني: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (ب)، العلوم الإنسانية، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ١٩٩٩، (٤٩٤-٥٢١).
- سعادة، يوسف، «مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات: دراسة ميدانية»، مجلة دراسات، المجلد الثامن عشر (أ)، العدد الأول، ١٩٩١.
- قطب، احمد سباعي و خاطر، خالد ناصر، «العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد (١٨)، العدد (٢)، ٢٠٠٤، (١٥٣-١٨٨).

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Abbott, L. & J., S. Parker; G. F Peters & K. Raghunandan, (2003), "The Association Between Audit Committee Characteristics and Audit Fees", Auditing: a Journal of Practice & Theory, Vol. 22, No. 2, September, pp 17-32.
- Beattie, V., & A. Goodacre, & K., Pratt, & J. Stevenson, (2001), "The Determinants of Audit Fees-Evidence from Voluntary Sector", Accounting and Business Research, Vol. 31, No. 4, pp. 243-274.
- Carson, E., & N., Fargher, & D. T., Simon, & M. H., Taylor, (2004), "Audit Fees and Market Segmentation Further Evidence on How Client Size Matters Within the Context of Audit Fee Models", International Journal of Auditing, Vol. 8, Issue 1, March, pp. 79- 91.
- Chaney P. & D. C. Jeter, & L. Shivakumar, (2004), "Self Selection of Auditors and Audit Pricing in Private Firms", The Accounting Review, Vol. 79, No. 1, pp 51-72.

Chan, P. & M., Ezzamel, & D., Gwilliam, (1993), "Determinants of Audit Services for Quoted UK Companies", *Journal of Business Finance and Accounting*, "November, pp. 765- 786.

Che-Ahmad, A., & K.A. Houghon, (1996), "Audit Fee Premiums of Big Eight Firms: Evidence from the Market for Medium-Size U.K. Auditees", *Journal of International Accounting, Auditing, and Taxation*, Vol.5, Issue 1, pp.53-72.

Firth, M. , (1985), "An Analysis of Audit Fees and Their Determinants in New Zealand", *Auditing :A Journal of Practice & Theory*, Vol. 4, No. 2, pp. 23-37.

Joshi, P.L, & H. Al- Bastaki, (2000), "Determinants of Audit Fees : Evidence from Companies Listed in Bahrain ", *International Journal of Auditing* , Vol. 4, Issue 2 , July, pp. (129-138).

Karim, A.K.M. Waresul, & Moizer, P., (1996), "Determinants of Audit Fees in Bangladesh, *The International Journal of Accounting*, Vol. 31, No. 4, pp. 497- 509.

Lee, H. Y., & V. Mande, (2004), "The Relationship of Audit Committee Characteristics and Endogenously Determined Audit and Non-Audit Fees", *Quarterly Journal of Business & Economics*, Vol. 44, No. 3, pp. 93-112.

Matthews, D., & M.J. Peel, (2003), "Audit Fee Determinants and the Large Auditor Premium in 1900", *Accounting and Business Research*, Vol. 33, No. 2, pp. 137-155 .

Peel, M. J., & M.A., Clatworthy, (2001), "The Relationship between Governance Structure and Audit Fees Pre-Cadbury: Some Empirical Findings", *Corporate Governance*, Vol. 9, No. 4, October.

Pong, C. K. M., (2004) , "A Descriptive Analysis of Audit Price Changes in the UK 1991-1995 ", *European Accounting Review*, Vol. 13, No. 1, pp. 161-178.

Pong, C.M, & G., Whittington, (1994), " The Determinants of Audit Fees : Some Empirical Models", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 21, No. 8, December, pp.1071- 1095.

Simon, D.T., & J. R. , Francis, (1988), " The Effects of Auditor Change on Audit Fees: Tests of Price Cutting and Price Recovery", *The Accounting Review*, No. 2, April, pp. 255-269.

Simunic, D. (1980) "The Pricing of Audit Services: Theory and Evidence ", *Journal of Accounting Research*, (Spring), pp.161-190.

ملحق البحث

أسماء الشركات المساهمة العامة المشمولة بالدراسة (عينة الدراسة).

قطاع البنوك		قطاع التأمين	
الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
١	بنك الإنماء الصناعي	١	شركة القدس للتأمين
٢	بنك الأردن	٢	الشركة العربية الألمانية للتأمين
٣	البنك الأهلي الأردني	٣	شركة جراسا للتأمين
٤	البنك الإسلامي الأردني	٤	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين
٥	بنك المؤسسة العربية المصرفية	٥	شركة الواحة للتأمين
٦	البنك الأردني الكويتي	٦	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين
		٧	شركة دلتا للتأمين
		٨	شركة التأمين الأردنية
		٩	شركة العرب للتأمين
		١٠	المجموعة العربية الأردنية للتأمين
		١١	شركة الأردن الدولية للتأمين
		١٢	شركة النسر العربي

قطاع الخدمات		قطاع الصناعة	
الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
١	شركة الأمين للاستثمار	١	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة
٢	شركة الحمة المعدنية الأردنية	٢	شركة الصناعات البتر وكيماوية الوسيطة
٣	الشركة الأهلية للمراكز التجارية	٣	شركة البترول الوطنية
٤	شركة الشرق للمشاريع الاستثمارية	٤	شركة الترافتين
٥	الشركة العقارية التجارية الاستثمارية (عقاركو)	٥	الشركة العالمية للصناعات الكيماوية
٦	شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية	٦	الشركة العصرية للصناعات الغذائية والزيت
٧	الشركة العربية للاستثمارات المالية	٧	الشركة الوطنية للدواجن
٨	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	٨	شركة مناجم الفوسفات
٩	شركة البلاد للخدمات الطبية - مستشفى الاستقلال	٩	شركة اتحاد الصناعات الكيماوية والزيت النباتية

١٠	شركة الكهرباء الأردنية	١٠	شركة الأردن الدولية للصناعات
١١	شركة مدارس الاتحاد	١١	شركة الألبان الأردنية
١٢	شركة الضمان للاستثمار	١٢	شركة البوتاس العربية
١٣	الشركة الأردنية المركزية	١٣	شركة الدباغة الأردنية
١٤	شركة الأسواق الحرة الأردنية	١٤	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيمياوية
١٥	الشركة الأردنية لضمان القروض	١٥	الشركة العربية لصناعة الأدوية
١٦	شركة الفنادق و السياحة الأردنية	١٦	شركة الكابلات الأردنية الحديثة
١٧	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	١٧	شركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية
١٨	الاتصالات الأردنية	١٨	شركة التقيب للصناعات الإنشائية
١٩	شركة البتراء للنقل السياحي	١٩	شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية
٢٠	الشركة المتخصصة للتجارة والاستثمارات	٢٠	شركة مصانع الورق و الكرتون الأردنية
٢١	شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	٢١	شركة الدخان و السجائر الدولية
٢٢	شركة الاتحاد للاستثمارات المالية	٢٢	شركة حديد الأردن
٢٣	الشركة الموحدة لتنظيم النقل البحري	٢٣	الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية
٢٤	شركة الإنماء للاستثمارات والتسهيلات المالية	٢٤	شركة دار الغذاء
٢٥	التجمعات للتغذية و الإسكان	٢٥	الشركة العربية لصناعة الألمنيوم
٢٦	شركة كهرباء اربد	٢٦	الشركة العامة للتعدين
٢٧	الشركة الدولية للاستثمارات الطبية	٢٧	الشركة العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية
٢٨	شركة السلام الدولية	٢٨	شركة مصانع الأجواخ الأردنية
		٢٩	الشركة الدولية لصناعات السيليكا
		٣٠	شركة اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
		٣١	شركة الإقبال للطباعة و التغليف
		٣٢	الشركة الدولية للصناعات الخزفية
		٣٣	شركة مصفاة البترول الأردنية

Factors Influencing Audit Fees of Jordanian Corporations: An Empirical Study

Abstract

This study attempted to examine the factors influencing audit fees of corporations listed in Amman Stock Exchange (ASE) for the years of study (2002, 2003, and 2004), these factors was examined by previous empirical literature . The sample of this study included (79) corporations. The results was based on information which were published on annual reports , these information included (audit fees, total assets, accounts receivable, no. of branches, no. of subsidiaries , net income/loss, current ratio, ratio of accounts receivable to total assets, and audit office size) .

Multiple Regression analysis was used to examine the effect of previous factors on audit fees. The auditee size was measured by total assets; audit complexity was captured using the number of branches, and the number of subsidiaries, and NRV. of accounts receivables, while the audit risk was captured by current ratio, net income (loss), and the ratio of accounts receivables to total assets. The results of this study, show that total assets, number of branches, the number of subsidiaries , net income (loss), and audit office size had an effect on audit fees. This result indicate that audit fees affected by auditee size, audit complexity, audit risk and the size of audit office.

At the end of this study, the authors recommend that choosing auditors should be by a party not related to management, and take into consideration the hours of field work, also the authors recommend that an audit fees schedule is essential based on the variables that had been examined in this study .

Key words: Audit Fees, Auditee Size, Audit Complexity, Audit Risk, Audit Office Size, Corporations, Amman Stock Exchange.

ملخص بحث:

التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية للشركات المساهمة في الاقتصاد الناشئ - حالة قطر

د. خالد الخاطر (قسم المحاسبة - جامعة قطر)

د. جلال العطار (قسم المحاسبة - كلية أحمد بن محمد العسكرية - قطر)

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المسجلة بسوق الدوحة للأوراق المالية بدولة قطر. هذا، وقد تم تجميع البيانات اللازمة للدراسة من التقارير المالية لجميع الشركات المسجلة على مدار سلسلة زمنية تمتد من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٥.

ومن أجل تحديد العلاقة بين توقيت إصدار التقارير المالية وبعض خصائص الشركات تم إختبار ثمانية فرضيات تربط توقيت إصدار التقارير المالية بحجم، وربحية، ونسبة مديونية الشركة، ومعدل العائد على سهم الشركة، والمدة التي مرت على قيد الشركة في سوق الدوحة للأوراق المالية، ونوع الصناعة (مالية / غير مالية) التي تنتمي إليها الشركة، ومدى وجود بنود غير عادية في التقارير المالية للشركة، ونوع الرأي الذي يصدره المدقق عن التقارير المالية للشركة. وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية تتمثل في Chi Square , Multiple Regression test , T-test لإختبار تلك الفرضيات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية بدولة قطر تستغرق ٥٢ يوم في المتوسط لإصدار تقاريرها المالية، حيث أن شركات التأمين تصدر تقاريرها المالية قبل الشركات الأخرى على إختلاف قطاعاتها. كما بينت الدراسة أن توقيت إصدار التقارير المالية يرتبط بربحية الشركة، وكون الشركة مالية أو غير مالية، ونوع الرأي الذي يصدره المراجع حول التقارير المالية للشركة، وتاريخ إغلاق الدفاتر في الشركة، وكون مكتب المراجعة الذي يراجع التقارير المالية للشركة إما دولي أو محلي.

financial distress, *The Accounting Review*, 59 (2): 287-295.

Williams, D.D. and Dirsmith, M.W. (1988), "The effects of audit technology on auditor efficiency: auditing and the timeliness of client earnings announcements", *Accounting, Organizations and Society*, 487-508.

World Federation of Exchanges (2006), Annual report and statistics for the year 2005. France.

- Leventis, S., Weetman, P. & Caramanis, C.(2005), "Determinants of Audit Report Lag: Some Evidence from the Athens Stock Exchange, *International Journal of Auditing*, 9 (1): 45-58.
- Leventis, Stergios and Weetman, Pauline (2004), "Timeliness of financial reporting: applicability of disclosure theories in an emerging capital market, *Accounting and Business Research*, 34 (1): 43-56.
- Lurie, A. and Pastena, V. (1975), "How Promptly do Corporations Disclose Their Problems?" *Financial Analysts Journal*, (September-October): 55-61.
- Milgrom, P. (1981), "Good news and bad news representation theorems and applications", *Bell Journal of Economics*, 12: 380-391.
- Newton, J. and Ashton, R. (1989), "The association between audit technology and audit delay", *Auditing: A Journal of Practice and theory*, 8 (Supplement): 22-37.
- Ng, P. and Tai, B. (1994), "An empirical examination of the determinants of audit delay in Hong Kong", *The British Accounting Review*, 26 (1): 43-59.
- Niarchos, N. and Georgapoulos, M. (1986), "The effect of annual corporate profit reports on the Athens Stock Exchange: an empirical investigation", *Management International Review*, 26 (1): 64-73.
- Owusu-Ansah, S. 2000. Timeliness of corporate financial reporting in emerging capital markets: Empirical evidence from the Zimbabwe Stock Exchange. *Accounting and Business Research*, 30(3): 241-254.
- Pastena, V., and Ronen, R. (1979), "Some hypotheses on the pattern of management's information disclosures", *Journal of Accounting Research*, 17: 550-564.
- Penman, S. (1984), "Abnormal returns to investment strategies based on the timing of earnings reports", *Journal of Accounting and Economics*, 6:165-183.
- Wallace, R.S.O. (1993), "Development of accounting standards for developing and newly industrialized countries", *Research in Accounting in Emerging Economies*, 2: 121-165.
- Whittred, G. (1980), "The timeliness of the Australian annual report: 1972-1977", *Journal of Accounting Research*, 18 (2): 623-628.
- Whittred, G. and Zimmer, I. (1984), "Timeliness of financial reporting and

- Ghariabah, F., and Al-azhari, B. (1988), "Timeliness of Jordanian annual reports. *Dirasat*, 15 (2): 9-22.
- Gilling, M.D. (1977), "Timeliness in corporate reporting: some further comment", *Accounting and Business Research*, (Winter), 35-50.
- Givoly, D. and Palmon, D. (1982), "Timeliness of Annual Earnings Announcements: Some evidence", *The Accounting Review*, 57 (3): 485-508.
- Hakansson, N. (1977), "Interim disclosure and public forecasts: An economic analysis and a framework for choice", *The Accounting Review*, (April):396-416.
- Haw, I., Qi, D. and Wu, W. (2000), "Timeliness of annual report releases and market reactions to earnings announcements in emerging capital market: The case of China", *Journal of International Financial Management and Accounting*, 11 (2): 108-131.
- Jaggi, B. & J. Tsui. 1999. Determinants of audit report lag: further evidence from Hong Kong, *Accounting and Business Research*, 30(1): 17-28.
- Karim, W, Ahmed, K. & Islam, A. (2006), "The effect of regulation on timeliness of corporate financial reporting: Evidence from Bangladesh, *JOAAG*, 1(1): 15 – 35.
- Keller, S. (1986), "Reporting timeliness in the presence of subject to audit qualifications", *Journal of Business Finance and Accounting*, 13:117-130.
- Kinney, W. R., Jr., and McDaniel, L.S. (1993), "Audit delay for firms correcting quarterly earnings", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 12: 135-142.
- Knechel, W.R. and Payne, J.L. (2001), "Additional evidence on audit report lag", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 20 (1): 137-146.
- Kross, W. (1982), "Earnings and Announcement Time Lags", *Journal of Business Research*, (September): 267-281.
- Kross, W. and Schroeder, D.A. (1984), "An empirical investigation of the effect of quarterly earnings announcement timing on stock returns", *Journal of Accounting Research*, 22 (1): 153-176.
- Lawrence, J.E. and Glover, H.D. (1998), "The effect of audit firm mergers on audit delay", *Journal of Managerial Issues*, 10 (2): 151-165.

- Azzam, Henry T. (2007), "The region's economic outlook for 2007", Jordan Times. Jordan.
- Bamber, E., Bamber, L., and Schoderbek, M., (1993), "Audit structure and other determinants of audit report lag: An empirical analysis", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 12 (1): 1-23.
- Beaver, W., (1968), "The information content of annual earnings announcements", *Journal of Accounting Research*, (Supplement), 67-92.
- Carslaw, C., and Kaplan, S. (1991), "An examination of audit delay: further evidence from New Zealand", *Accounting and Business Research*, 22 (85): 21-32.
- Chambers, A. and Penman, S., (1984), "Timeliness of reporting and the stock price reaction to earnings announcements", *Journal of Accounting Research*. 22 (1): 21-47.
- Cho, J. and Freeman, R. (1987), "A Note on EPS Announcement Lags of Large versus Small Firms", Unpublished manuscript.
- Courtis, J. (1976), "Relationships between timeliness in corporate reporting and corporate attributes", *Accounting and Business Research*, 6 (25): 45-56.
- Davies, B. and Whittred, G. (1980), "The association between selected corporate attributes and timeliness in corporate reporting: further analysis", *Abacus*, 16 (1):48-60.
- Doha Securities Market, 2007.
- Dyer, J. & McHugh, A. (1975), "The timeliness of the Australian annual reports", *Journal of Accounting Research*, 13 (3): 204-219.
- Errunza, V.R. and Losq, E. (1985), "The behavior of stock prices on LCD markets", *Journal of Banking and Finance*, 9 (4): 561-575.
- Feltham, G.A.(1972), "Information Evaluation", *Studies in Accounting Research*, No. 5, Sarasota, Fla.: American Accounting Association.
- Frost, C. and Pownall, G. (1994), "Accounting disclosure practices in the United States and the United Kingdom", *Journal of Accounting Research*, 32 (1): 75-102.
- Garsombke, H. P. (1981), "The Timeliness of Corporate Financial Disclosure", In *Communication via Annual Reports*, ed. J. K. Courtis, AFM Exploratory Series, no. 11. Armidale: University of New England.

REFERENCES

- Abdulla, J. (1996), "The timeliness of Bahraini annual reports", *Advances in International Accounting*, 9: 73-88.
- Ahmad and Kamarudin, (2003), "Audit delay and the timeliness of corporate reporting: Malaysian evidence", www.hibusiness.org/biz2003proceedings/khail%20Kamarudin,202.pdf, 1-19.
- Ahmad, Kamran (2003), "The timeliness of corporate reporting: A comparative study of South Asia", *Advances in International Accounting*, 16:17-43.
- Alford, A., Jones, J., Leftwich, R., and Zmijewski, M. (1993), "The relative informativeness of accounting disclosure in different countries, *Journal of Accounting Research*, 31 (Supplement): 183-223.
- Al-Jaber, Y. A., (2007), "The Relationship between Timeliness of financial information announcement and the attributes of Saudi Corporations", *Journal of Public Management*, Vol. 47, (2).
- Alsehali, M. and Spear, N. (2004), "The decision relevance and timeliness of accounting earnings in Saudi Arabia", *The International Journal of Accounting*, 39: 197 – 217.
- American Accounting Association (1957), "Accounting and Reporting Standards for Financial Statements and Preceding Statements and Supplements, Sarasota, FL: American Accounting Association.
- Ashton, R., Graul, P., and Newton, J., (1989), "Audit delay and the timeliness of corporate reporting", *Contemporary Accounting Research*, 5 (2): 657-673.
- Ashton, R., Willingham, J. and Elliott, K. (1987), "An empirical analysis of audit delay", *Journal of Accounting Research*, 25 (2): 275-292.
- Atiase, R. (1980), "Pre-disclosure Informational Asymmetries, Firm Capitalization, Financial Reports and Security Price Behavior", Unpublished Ph.D. dissertation, University of California, Berkeley, (June).
- Atiase, R., Bamber, L. and Tse, S. (1989), "Timeliness of financial reporting, the firm size effect, and stock price reactions to annual earnings announcements", *Contemporary Accounting Research*, (Spring): 526-552.

Table 5: Common influential and not influential firms' attributes on timeliness of corporate reporting	
Influential attributes	Not influential attributes
EPS	Firm size
Type of audit-opinion	Financial / non financial
Profitability	The presence or absence of extraordinary items in the income statement
Number of years the firm has been in DSM	Debt proportion

7- CONCLUSIONS

The findings of the study indicate that the average reporting period in Qatar was 52 days, which is significantly shorter than that in some developed countries but relatively longer than that in Saudi Arabia. The average reporting period for insurance firms (43 days) in Qatar is the shortest among firms from other sectors followed by banks (49 days), followed by service firms (50 days). The longest reporting period was found in manufacturing firms (69 days). The most common influential factors of timeliness were the type of audit-opinion, profitability and number of years the firm has been listed in DSM.

The results suggest that the delay in corporate reporting may continue with those firms facing losses, or having lower EPS, or receiving qualified audit reports. This led the researcher to recommend that improving and developing accounting information systems and internal control systems not only may prevent reporting delay but also may reduce the reporting period. The findings also suggest that there is need for issuing more rules and legislations by the Government to govern the reporting function and reduce the reporting period, and the adopting and enforcing international accounting standards by policy makers in Qatar may put an end to disputable accounting issues, which would make the current average reporting lead time even shorter.

6.5 The effect of eight firms attributes as a group on timeliness

The multiple regression model implemented by Ashton, Graul and Newton (1989) and Carslaw and Kaplan (1991) was used in this study to find the effect of all eight firms attributes together on the timeliness of corporate reporting in DSM listed firms. The results are shown in Table 4. From that table, it is evident that only two attributes namely profitability and EPS have the most significant effect in the timeliness on corporate reporting at a 5 per cent significance level. The power of these results lies on the indication that 29.8 per cent of the change in the timeliness of corporate reporting is caused by profitability and EPS. Moreover, the timeliness of corporate reporting is not influenced by firm size, industry type (financial / non financial), debt proportion, number of years the firm has been in DSM and type of audit-opinion.

Table 4: Effect of firms attributes as a group on the timeliness of corporate reporting		
Factors	Standardized Coefficients Beta	Significance
1. Firm size	0.113	0.251
2. Profitability	- 0.005	- 0.005
3. Debt proportion	0.102	0.311
4. EPS	- 0.411	0.002
5. Number of years the firm has been in DSM	- 0.107	0.322
6. Financial / non financial	- 0.041	0.733
7. The presence or absence of extraordinary items in the income statement	- 0.075	0.457
8. Type of audit-opinion	- 0.159	0.117

Comparing the results from both the simple and multiple regression analysis in tables 3 and 4, we have found out that the profitability and EPS are the most influential firms' attributes of timeliness of corporate reporting. These results are presented in Table 5.

between the type of industry (financial/nonfinancial) and timeliness of corporate reporting for DSM listed firms is insignificant as the size of the difference is relatively small.

While in this study and that of Ahmad and Kamarudin (2003) who conducted their study in Malaysia, the reporting of extraordinary items is found to be an insignificant determinant of timelines of corporate reporting, other previous studies found it an important influencing attribute.

Ashton et al. (1989) stated that the existence of extraordinary items, regardless of their income effect, is associated with longer reporting period. However, this finding was supported neither by the results obtained from the analysis of corporate annual reports over the period from 2000 to 2005 nor by that of a study conducted by Ahmad and Kamarudin (2003) in Malaysia. The most probable explanation for this contradiction is presented in the following paragraph.

Qatar lacks specific accounting standards that govern the activities of firms operating in the country. It also neither developed its own standards, nor adopted the Accounting International Standards (AISs). However, most of the large firms operating in Qatar are affected by their external international auditors and apply AISs. Additionally, the companies' law in Qatar did not exercise restrictions on the definition of extraordinary items. Consequently, what is an extraordinary item for one firm is not necessarily one for another due to differences in their accounting standards. Owing this, auditors may need additional time to identify whether a particular transaction falls within the ambit of extraordinary item or a mere exceptional item since the distinction between them is somehow vague. It also poses significant uncertainty that may lead to an extended negotiation between the auditor and the firm. Lack of legal requirement provides firms with little incentive to disclose extraordinary items in a separate group in financial statements. Thus what have been disclosed by the DSM listed firms as extraordinary items over the period from 2000 to 2005 was very little, showing no significant association between timeliness and corporate reporting in the DSM listed firms. The result is anticipated to assist policy makers in Qatar in formulating further national accounting standards.

procedures to confirm such a qualification or maybe possibly to avoid such it. They also believe that managers who have a higher number of remarks in their audit report tend to take a longer time to release their firm's financial reports to the market.

Contrary to the findings of prior research, the results obtained from analyzing annual reports of the DSM listed firms reveal no significant effect of firm size, debt proportion, number of years the firm has been in DSM, industry type (financial/nonfinancial) and extraordinary items in the income statement on the timeliness of corporate reporting.

Further examination of Table 3 shows that the firm size is not a significant determinant of timeliness of corporate reporting. Although this result is consistent with those of Courtis (1976) and Leventis and Weetman (2004), it contrasts with the findings of other previous studies. A possible reason can be offered to explain why firm size was not a determinant of timeliness is that volume and complexity of operations might provide obstacles to distinguishing large firms from small ones.

In contrast to the results reported by previous studies {i.e. Ahmad and Kamarudin (2003), Carslaw and Kaplan and Owusu-Anash (2000)}, this study found that neither debt proportion nor type of industry (financial/nonfinancial) have significant associations with timeliness of corporate reporting. These controversial results are discussed in the next paragraph.

The result obtained from the analysis performed in this study on the data of the corporate annual reports revealed no significant association between debt proportion and timeliness of corporate reporting. The reason that may explain why such an association does not exist is that in the case of high debt proportion neither creditors in Qatar exert more pressure on the management of the firms to promptly release financial statements, nor do the management and auditors of the firms take additional time to ensure about all aspects related to firms' liabilities in general and loans specifically.

When researchers compared the average reporting period for financial firms (49) specifically with that for all DSM firms in general over the period from 2000 to 2005 (52.75 days), they found that the reporting period for financial firms was lower by 3.75 days than the average. The existence of this difference indicates that the association

investigation on the timeliness of corporate reporting. The results reveal that only profitability, EPS and type of audit opinion were inversely associated with the timeliness of corporate reporting. This means that firms with higher profitability, higher EPS, unqualified audit reports are associated with shorter reporting periods.

Table 3: Effect of individual firm's attributes on the timeliness of corporate reporting		
Factors	Pearson Correlation	Significance
1. Firm size	0.034	0.687
2. Profitability	-0.190	0.025
3. Debt proportion	0.100	0.356
4. EPS	-0.329	0.000
5. Number of years the firm has been in DSM	-0.028	0.745
6. Financial / non financial	-0.128	0.133
7. The presence or absence of extraordinary items in the income statement	-0.084	0.325
8. Type of audit-opinion	-0.210	0.013

This result is consistent with those of Dye and Sridhar (1995), Leventis and Weetman (2004) and Verreechia (1983) which revealed that firms with good news report more promptly than firms with bad news, represented by a decrease in profitability or a lower increase. Previous studies believe that managers may not announce less good news early. They also might feel that the capital market will react favorably to prompt announcements of high profits, and they might wish to gain relative benefits. Furthermore, successful managers may wish to distinguish themselves from less competitive managers within the same industry.

The foregoing result is consistent with that of Ahmad and Kamarudin (2003) regarding the association between type of audit report and timeliness of corporate reporting. Ahmad and Kamarudin (2003) mentioned that auditors release qualified audit reports after spending a considerable amount of time and effort in pursuing audit

Table 1: Average reporting period in several countries

Countries	Average Reporting Period (days)	Source
Qatar	52	Current study
Malaysia	More than 100	(Ahmad and Kamarudin, 2003)
New Zealand	Between 88 and 96	(Carslaw and Kaplan, 1991)
Saudi Arabia	28	(Aljabir, 2007) ¹
Greece	135	(Leventis and Weetman, 2004)

6.3 Average reporting period in different industrial sectors

Table 2 compares the average reporting period for the firms in DSM based on their industrial sectors. These results clearly show that the firms in the insurance industry release their annual reports earlier (43 days) than those in other industrial sectors followed by banks (49 days). Interestingly, manufacturing firms take the longest period to report their annual financial statements than the firms in other sectors.

Table 2: Comparing the average reporting period for firms in different sectors

Industry type	Average	Standard Deviation
25	43	Insurance
31	49	Banking
22	50	Service
26	69	Manufacturing

6.4 Effect of individual firms attributes on timeliness

Table 3 reports the results of using Pearson simple regression test to determine the effect of each of the eight firms' attributes under

¹Aljabir (2007) defined the reporting period as: "the time passed between the fiscal year end and the publication of the financial reports". Additionally, Aljabir (2007) found that the corporate reporting period in Saudi Arabia in 2001, 2002, 2004 and 2005 were 46, 45, 56, 38 and 28 days respectively, and the maximum corporate reporting period in 2005 was 78 days.

auditor which may slow the audit function. Thus we hypothesize that: Timeliness of corporate reporting is significantly associated with type of audit-opinion.

6- Findings

6.1 Average reporting period

For the purpose of this study, reporting period was defined as the difference between the fiscal year-end and the auditors' signature stated in the annual report (Ahmad and Kamarudin, 2003; Newton and Ashton, 1989; Carslaw and Kaplan, 1991; Bamber et al., 1993; Lawrence and Glover, 1998). Researchers calculated this difference for each DSM listed firm over the period of six years from 2000 to 2005, and then the maximum, minimum and average of these differences were identified. The results were 150, 8 and 52 days respectively. The average reporting period in Qatar is well below the time period (90 days) prescribed by Qatari Companies' Law. This result means that most of the registered firms comply with the Qatari Companies Law regulatory requirements. Over the six-year period under investigation, there were only ten cases in which listed firms exceeded the maximum period of 90 days allowed by Qatari Companies' Law. The length of time in these cases was 150, 121, 115 (twice), 108, 97, 95, 92 and 91 (twice) days. These results are justified, especially given the fact that almost all listed corporations in Qatar have associated themselves with one of the Big Four accounting firms, use computerized accounting information systems and hire more accounting graduates with professional qualifications.

6.2 Average reporting period compared to those in some other developing and developed countries

The average reporting period in Qatar was compared with that of some countries and the comparison was shown in Table 1. From that Table it can be seen that the average reporting period in Qatar (52 days) is relatively shorter than that in some countries, but it is far longer than that in Saudi Arabia (28 days).

processes. Such a control on the DSM listed firms would possibly improve the reporting behavior. Based on that argument we hypothesize that: Timeliness of corporate reporting is significantly associated with the number of years a firm has been listed in the DSM.

5.6 Financial/Nonfinancial

Similar to prior research, this study classified the DSM listed firms into financial and nonfinancial firms (Ashton et al. 1989; Newton and Ashton 1989). The current literature on timeliness of corporate reporting indicates that financial firms release their annual reports earlier than nonfinancial ones (Courtis; Ashton et al. 1987; Ng and Tai 1974; Newton and Ashton 1989). Because of their highly centralized and automated accounting systems, little inventory (Kay and Searfoss 1989) and auditors need less time to audit financial assets (Ahmad and Kamarudin, 2003).

5.7 Extraordinary items

Ashton and Newton (1989) defined extraordinary items as those which reflect non-recurring events that arise from non-ordinary operations. However, the current literature on timeliness of corporate reporting indicates that firms reporting extraordinary items tend to take longer time to report their financial statements. Owusu-Anash (2000) pointed out that, because of uncertainty involved in the estimation of the outcomes of extraordinary items, they are likely to engage auditors in a lengthy discussion and negotiation if they dispute the nature, existence, and estimation of the amount involved. Hence, we hypothesize that: Timeliness of corporate reporting is significantly associated with extraordinary items reported in the firm's financial statements.

5.8 Type of audit-opinion

The current literature on timeliness of corporate reporting reveals that timeliness is an increasing function of qualified audit reports (Whittred, 1980a; Carslaw and Kaplan, 1991; Ashton et al. 1987; Newton and Ashton, 1989). Ahmad and Kamarudin (2003) argued that qualified reports may cause conflicts between the management of the firm and its

to assess to the extent to which these firms comply with loan agreement terms and to identify the correcting actions taken. On the other hand, Carslaw and Kaplan (1991) provided evidences indicating that a higher debt proportion leads to a delay in releasing annual reports because the management and auditors of the firms take additional time to become more confident in all aspects related to firms' liabilities and loans. There is an unclear relationship between debt proportion and timeliness of corporate reporting.

5.4 Earnings per share (EPS)

This factor was included in the study because it is commonly considered by financial analysts and users of annual reports as a good indication about management's performance. Accordingly, management is expected to be highly concerned in reporting the financial statements relatively earlier as the firm achieves higher rates on its shares.

5.5 Number of years the firm has been listed in DSM

DSM was established by the decree law no. 14 of 1995, and started its activities on the 26th of May 1997. It became fully electronic on the 11th of March 2002. The aim behind establishing this market was to consolidate the financial and economic structure of Qatar through achieving several targets among which was the development of ways of investor's awareness and information dissemination. Thus, it requires that listed firms must report their financial statements promptly, and then it makes these statements immediately available to the investors through the website, news tapes, LCD monitors and electronic announcement boards.

DSM listed firms are punished if they intentionally or unintentionally release some of their information before annual reports are officially announced to the public. Moreover, the DSM developed effective strategies against rumors in order to defuse their bad influence on investors and to educate those investors through workshops, leaflets, handouts and bulletins as to how to check the validity and reliability of information before they use it in their investment decision-making

can exert pressure on auditors to complete audits on time (Carslaw and Kaplan, 1989). Larger firms also may be willing to purchase less reporting time in order to reduce the probability of increased regulative control over their reporting activities. Accordingly, the larger a firm is, the greater outside interest in its affairs is. Managers of large firms may meet that interest with reduced reporting period so as to eliminate more quickly uncertainty in the market. Thus we hypothesize that: There is a positive significant association between the timeliness of corporate reporting and the size of the firm.

5.2 Profitability:

Conventional wisdom suggests that bad profit news takes longer to reach the public than good profit news. However, the current literature on timeliness of corporate reporting reveals a mixed relationship between profitability and timeliness. Several prior studies reported no association between profitability and timeliness of corporate reporting, whereas other studies provided evidence that financially distressed firms delay the release of their annual reports (Carslaw and Caplan, 1991). In spite of the inconsistency of these results, we hypothesize, in the alternative form, that: Timeliness of corporate reporting is significantly associated with a firm's profitability.

5.3 Debt proportion

Debt proportion results from dividing total liabilities by total assets. Ahmad and Kamarudin (2003) argued that a high debt proportion may be a reflection of poor financial management that could lead to serious problems. Such problems include possible fraud and liquidity or ongoing concern problems, which require additional concerns from the auditor about the reliability of the financial statements of the firm. The current literature on timeliness of corporate reporting reveals a mixed relationship between the debt proportion and the timeliness of corporate reporting. Owusu-Anash (2000) found that a higher debt proportion leads creditors to exert more pressure on the management of the firms to promptly release financial information. The reason is to use it for performance evaluation and financial position assessment, and

to report their financial statements (Kenchel and Payne, 2001). The reporting lead time is significantly longer for firms that have higher risk (Ahmad and Kamarudin, 2003), but is shorter for those with overseas ownership (Gilling, 1977) and for public ones (Ashton, Graul and Newton, 1987). Domestic and foreign firms listed in the U.S. are more timely reporters than their counterparts listed in the UK (Frost and Pownall, 1994).

4- Method

To collect relevant data, copies of annual reports that have been published from 2000 to 2005 for 38 DSM listed firms have been retrieved. The firms' attributes were obtained from previous studies on timeliness of corporate reporting. To conduct data analysis, Chi-square, Pearson and multiple regression tests were implemented to analyze the data obtained from the annual reports of DSM listed firms to identify the effects of some attributes of these firms on the timeliness of their reporting.

5- Firms' attributes and timeliness

The current literature reveals that timeliness of corporate reporting is a function of several factors. Some of these factors may impede or help auditors in issuing the audit report promptly, whereas the other factors may either enable the management of the firm to produce a more timely annual report or reduce costs associated with unique delay in reporting. This study investigates the association between eight firms' attributes and timeliness of corporate reporting in Qatar. The effect of each attribute on timeliness is explained below.

5.1 Firm size:

The amount of total assets at the end of fiscal year was used as a measure of firm size (Gilling, 1977; Davies and Whittred, 1980; Simnett et al., 1995) because it provides greater explanatory power (Ashton, et al. 1989). Current literature on timeliness of corporate reporting suggests that large firms report earlier than their smaller counterparts. The reason is that larger firms usually have strong internal control systems, and

Haw et al., 2003). For example, qualified audit opinions in the U.S. and Australia delay the release of preliminary earnings and auditor reports (Whittred, 1980; Keller, 1986; Bamber et al. 1993). The reporting lead time is significantly longer for firms that receive qualified audit opinion (Ashton, Willingham and Elliott, 1987; Ahmad and Kamarudin, 2003). Also, in Canada and Hong Kong, the reporting of extraordinary items is significantly associated with timeliness of corporate reporting (Ashton, Graul and Newton, 1989; Newton and Ashton, 1989; Ng and Tai, 1974). But in Malaysia, there is no significant difference of reporting lead time between companies having extraordinary items and without extraordinary items (Ahmad and Kamarudin, 2003).

In the U.S. and Hong Kong, audit firms using structured audit approaches take more time to complete the audit process than those using unstructured or intermediate approaches (Bamber, et al., 1993; Jaggi and Tsui, 1999; Newton and Ashton, 1989; Williams and Dirsmith, 1988). The firm leverage in Bahrain and the firm age in Zimbabwe were significant determinants of timeliness of corporate reporting (Abdulla, 1996, Owusu-Ansah, 2000). The firm performance in Australia and the firm's financial conditions in the U.S. and Hong Kong were significant factors related to timeliness of corporate reporting (Bamber, et al., 1993; Jaggi and Tsui, 1999; Whittred and Zimmer, 1984). Thus, firms experiencing financial distress tend to take more time to publish annual reports than those that are not facing financial distress.

Good news is reported earlier than bad news, and that timely filing is one of the most consistent factors that affects the timeliness of corporate reporting (Givoly and Palmon, 1982; Kross and Schroeder, 1984; Cho and Freeman, 1987; Pastena and Ronen, 1979; Milgrom, 1981; Penman, 1984). However, Atiase et al. (1989) found that relative to large firms' good news, small firms' good news is announced later in the year, whereas their bad news is announced even later, relative to large firms' bad news. Late announcements of earnings are more often associated with lower abnormal returns than are early announcements (Chambers and Penman, 1984; Givoly and Palmon, 1982; Kross, 1982; Kross and Schroede, 1984).

The presence of contentious tax issues takes firms longer time

Chamber and Penman, 1984; Ashton, Graul and Newton, 1987). Atiase (1980) found that investors' incentives to acquire private pre-disclosure information are an increasing function of firm size.

In Australia, Canada, New Zealand, Jordan, China and Zimbabwe, profitability significantly affects the timeliness of corporate reporting (Bamber et al., 1993; Owusu-Ansah, 2000; Haw et al., 2003; Ashton, Graul and Newton, 1989; Carslaw and Kaplan, 1991; Ghariabah and Al-azhari, 1988). For example, less profitable firms need a significantly longer time for releasing the annual reports (Davies and Whittred, 1980, p. 59; Courtis, 1976; Kinney and McDaniel, 1993; Ahmad and Kamarudin, 2003).

In Australia, Hong Kong, Bangladesh, India and Pakistan, the fiscal year-end closing period of reporting firms, is positively associated with timeliness of corporate reporting (Ng and Tai, 1974; Dyer and McHugh, 1975; Ahmad and Kamarudin, 2003). Firms with fiscal year-ends other than December take longer time to report their financial statements (Garsombke, 1981; Ashton, Willingham and Elliott, 1987; Ahmad and Kamarudin, 2003).

In New Zealand, India, Pakistan and Malaysia, large audit firms take significantly less time to complete the audits (Gilling, 1977; Ahmad and Kamarudin, 2003). The use of less experienced audit staff led to longer audit lag (Knechel and Payne, 2001). In Bangladesh, India and Pakistan, the time taken by firms to submit their annual reports to the Stock Exchange and to hold the annual general meeting influence the timeliness of corporate reporting.

In New Zealand, Canada and Hong Kong, a firm's industry type was significantly associated with timeliness (Courtis, 1976, Ashton, Graul and Newton, 1989, Carslaw and Kaplan, 1991; Ng and Tai, 1974; Jaggi and Tsui, 1999). Additionally, reporting lead time is significantly longer for nonfinancial firms as opposed to financial firms (Ashton, Willingham and Elliott, 1987; Newton, and Ashton, 1989, Ahmad and Kamarudin, 2003).

In Canada, China and Hong Kong, the type of audit opinion is significantly associated with timeliness of corporate reporting (Ashton, Graul and Newton, 1989; Bamber et al., 1993; Jaggi and Tsui, 1999;

It is anticipated that this study will contribute to the timeliness existing literature in two dimensions. Firstly, it determines the average reporting period that takes DSM listed firms in Qatar to release their annual financial data and compares it with those in some other developed and developing countries. Secondly, it tests the effects of eleven firm attributes on the timeliness of corporate reporting in Qatar over a period of six years from 2000 to 2005 for the first time. Such an enhancement should offer additional insights into the determinants of timeliness of corporate reporting.

DSM serves as a useful context for investigating timeliness of corporate reporting in developing countries. International investors have become more interested in the timely reporting profile of its listed firms. Also, it is recognized as one of the most important securities market in the Arabian Gulf region.

The rest of the paper is structured as follows. The next section reviews prior research on the timeliness of annual reports and presents hypotheses. The method and firm attributes used to test the hypotheses are described. The empirical results follow, and the main conclusions of the study are provided.

3- Literature review

The current literature on pattern reporting lag, and the factors influencing timely reporting behavior were reviewed in-depth to formulate the hypotheses of this study. In Zimbabwe, the majority of firms reported promptly to the public (Owusu-Ansah, 2000). In Greece, while all firms meet the regulatory deadline, there is a wide variation between the fiscal year-end and the date of first issue of financial statements (Leventis and Weetman, 2004). In the United States, Canada, Hong Kong, New Zealand, Zimbabwe and Bahrain, the firm size was negatively associated with the timeliness of corporate reporting (Ashton, Graul and Newton, 1989; Newton and Ashton, 1989; Carslaw and Kaplan, 1991; Ng and Tai, 1974; Frost and Pownall, 1994; Jaggi and Tsui, 1999; Abdulla, 1996; Owusu-Ansah, 2000; Lawrence and Glover, 1998). In both Australia and New Zealand, smaller firms report later than large firms (Dyer and McHugh, 1975; Gilling, 1977;

makes a study of timeliness of corporate reporting in developing countries even more relevant for local and global investors.

In developing countries, timely corporate financial reports assume more importance than other non-financial sources as financial analysts are not well developed and the regulatory bodies are not as efficient as in developed countries (Wallace (1993). Firms in developing countries tend to disclose less information and to be slower to report than they do in developed countries (Errunza and Losq, 1985). However, the annual profits reported in these firms have been found to have much greater value relevance (Niarchos and Georgapoulos, 1986; Haw et al., 2000).

Qatar, as a developing country, has become one of the politically and economically stable place in the Middle East region. In recent years, Qatar's economy experienced a very much accelerated growth rate. Qatar is believed to have recorded the second highest real GDP growth in 2006 of 7.5 per cent, following the UAE at 10.2 per cent. Azzam (2007) reported "We expect Qatar to lead the pack in terms of real GDP growth in 2007 rising by 8.6 per cent as the country boosts its natural gas production by 42 per cent on top of the 8.9 per cent increase of 2006."

In Qatar, the application of liberal economic policies, following overseas direct investment and participation, have increased manifolds, state ownership in the productive sector has been reduced and private sector investments have been expanded. At the end of July 2007, the total market capitalization of the stock exchange in Qatar was about US\$ 66,515,068,493 (DSM, 2007). In mid of 2006, the number of listed firms in the DSM was 38. The accounting profession in Qatar is being reorganized and professional bodies are under establishment to both regulate accounting and reporting practices in the country and harmonize them in the region within the framework of the Gulf Countries Cooperation Council (GCCC).

2- Objectives

In Qatar, there is a lack of empirical studies on the timeliness of corporate reporting. Thus, this study extends the prior research on timeliness in the developed and developing economies to Qatar setting.

of equal access to information among them (Feltham, 1972; Ahmad and Kamarudin, 2003). The delay in releasing annual reports is most likely to boost uncertainty associated with the decisions made based on the information contained in these reports. Thus, the decision may not be superlative quality. Likewise, investors would probably search for alternative sources of information. Additionally, delayed disclosure may encourage certain unscrupulous investors to acquire costly private pre-disclosure information and exploit their private information at the expense of 'less informed' investors (Bamber, Bamber and Schoderbek, 1993).

One can conclude from the above argument that the shorter the time is between the end of the fiscal year and the publication date of the annual reports, the greater the benefits are to be derived from these reports (Abdulla, 1996).

Ashton, Graul and Newton (1989) argued that empirical and theoretical analysis based studies on the determinants of reporting delay may improve our understanding of the market's reaction to corporate annual reports releases. Owusu-Ansah (2000) denoted that investigations on the determinants of reporting delay may provide a comprehensive understanding of whether information released in mature capital market and emerging capital markets is timely, and the determinants of this phenomenon (Owusu-Ansah, 2000).

Despite the significant attention given to the timeliness concept in developed countries i.e. Jaggi and Tsui, 1999; Ng and Tai, 1994; Bamer et al., 1993; Ashton, Graul and Newton, 1989; Givoly and Palmon, 1982; Davies and Whittred, 1980; Gilling, 1977; Courtis, 1976; Dyer and McHugh, 1975, as well as the encouragement made by Ashton, Graul and Newton (1989) and Ng and Tai (1994) to researchers to explore this area in different environments, very few studies into this topic have been undertaken in the context of developing countries (Abdulla, 1996; Owusu-Ansh, 2000; Ahmed, 2003). The paucity of research in developing countries demonstrates a need for a better understanding of the timeliness of corporate reporting by undertaking individual as well as comparative studies about these economies (Ahmed (2003). Additionally, the fast growing capital markets in the last few years

1- INTRODUCTION

Conceptually, timeliness denotes the quality of being able at a suitable time or being well-timed (Gregory and Van Horn, 1963: 576). The key variable in timeliness is the delay in release of annual reports (Owusu-Ansah, 2000). Reporting period, in this study, is described as the number of trading days between the fiscal year-end and the distribution of annual reports to shareholders.

Policymakers as the APB, FASB, and SEC have voiced concern about the timeliness of corporate reporting (Atiase, Bamber and Tse, 1989) by regarding it an important qualitative attribute of financial statement (AAA, 1957) and also as one of the objectives of financial reporting (GAAP, 1970). Ahmad and Kamarudin (2003) mentioned that timeliness of corporate reporting requires financial information to be made available to users as rapidly as possible so it can be relevant and useful to users for investment decision making. In support to this view, Davies and Whittred, (1980) pointed out that timeliness is a necessary condition for the usefulness of financial statements, given that investors decide to purchase and sell securities after release of corporate annual reports (Beaver, 1968). Public disclosures, are also important because delays compromise the ideal of equal access to information among investors (Hakansson, 1977). Timely financial statement information helps in efficient allocation of resources by reducing dissemination of asymmetric information (Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, 1980), by improving pricing of securities (Chambers & Penman, 1984, p. 32; Givoly and Lalmon, 1982; and Kross and Schroeder, 1984), and by reducing the level of insider trading, leaks and rumors in the market (Owusu-Ansh, 2000). Therefore, the shorter the time is between the end of the fiscal year and the publication date of the annual reports, the greater the benefits are to be derived from these reports (Abdulla, 1996).

However, Atiase, Bamber and Tse (1989) argue that annual reports' usefulness may be inversely related to reporting delay. As the reporting period increases, the content, relevancy and usefulness of the information disclosed will decline, that can affect an investor's action choices and expected payoff and may compromise the ideal

THE TIMELINESS OF CORPORATE REPORTING IN AN EMERGING ECONOMY: THE CASE OF QATAR

Khalid N. Al-Khater

(Department of Accounting, Qatar University)

Jalal M. Alattar

(Department of Accountancy, Ahmad Bin Mohammed Military College/Qatar)

ABSTRACT

The purpose of this study is to investigate the timeliness of corporate reporting in the state of Qatar. The aim is to explore the effects of some of the firms attributes on timeliness of corporate reporting. The factual data were gathered from the financial reports of 36 firms registered in Doha Security Market (DSM) over a six years period from 2000 to 2005. Eight hypotheses relating timeliness to size, profitability, debt proportion, earnings per share, number of years the firm has been in DSM, type of industry (financial/nonfinancial), extraordinary items and type of audit-opinion are examined in this study to determine the association between some firms' attributes and timeliness of corporate reporting.

The t-test of differences, chi-square test of independent and Ordinary Least Square (OLS) regressions were used.

This study revealed that the reporting period of DSM listed firms is 52 days which is found to be significantly shorter than that of some developed countries, but it is relatively longer than that in the Saudi Arabia (28 days). The insurance service firms published its financial reports earlier than those firms in other sectors. Finally, the results of this study revealed that the timeliness of corporate reporting in Qatar is significantly associated with the firm being financial or non financial, type of audit opinion, year-end closing date, whether the audit firm is international or local, and profitability.

It is hoped that this study, which is conducted in an economically and culturally different context from all existing studies can contribute towards the current literature on timeliness of corporate reporting.

THE TIMELINESS OF CORPORATE REPORTING IN AN EMERGING ECONOMY: THE CASE OF QATAR

Khalid N. Al-Khater

(Department of Accounting, Qatar University)

Jalal M. Alattar

(Department of Accountancy, Ahmad Bin Mohammed Military College/Qatar)

ملخص بحث:**العلاقة بين البيانات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات المدرجة في أسواق الأسهم الناشئة**

دكتور/ أحمد بن محمد السلطان

قسم المحاسبة- جامعة القصيم

الملخص: يهدف هذا البحث لدراسة العلاقة بين البيانات المحاسبية وأسعار الأسهم (علاقة القيمة) للشركات المدرجة في أسواق الأسهم لكل من السعودية والكويت. هذه الشركات تتبع معايير محاسبية مختلفة في هاتين الدولتين. حيث تطبق الشركات السعودية المعايير السعودية المحلية الخاصة بها. في حين أن الشركات الكويتية تطبق المعايير المحاسبية الدولية. وتقوم هذه الدراسة تحديداً بفحص المعايير المحاسبية التي تطبقها هذه الشركات في هاتين الدولتين لتقييم ما إذا كان هناك اختلاف في علاقة القيمة، أو بمعنى آخر العلاقة بين البيانات المحاسبية وأسعار الأسهم، بين الشركات السعودية والشركات الكويتية وذلك باستخدام نموذج السعر ونموذج العائد. بالإضافة إلى ذلك تم مقارنة علاقة القيمة النسبية والإضافية للقيمة الدفترية وصافي الربح بين الشركات السعودية والشركات الكويتية. وقد وجدت هذه الدراسة ولكلا النموذجين أن البيانات المحاسبية ترتبط بمستويات أسعار الأسهم بشكل ايجابي وذو دلالة إحصائية للشركات السعودية والكويتية وأن هذه العلاقة أقوى في الكويت منها في السعودية. إضافة إلى ذلك ولكلا الدولتين، أن علاقة القيمة النسبية والإضافية أقوى لصافي الربح مقارنة مع القيمة الدفترية. ومن ناحية أخرى، علاقة القيمة النسبية (الإضافية) لصافي الربح والقيمة الدفترية أقوى (أقل) في الشركات الكويتية مقارنة مع مثيلاتها الشركات السعودية.

under IAS 16 or as long investment under IAS 25)

4- accounting for Either recognized as deferred income and recognized as an equity.

government grants amortized or offset it against the cost of the asset to which the grant relates.

5- Segment reporting Segment disclosure are required for listed This is not required under companies Saudi GAAP.

6- Pensions IAS 19 permits use of both accrued-benefit Saudi Labor and Workman's Law

valuation methods and projected-benefit valuation- requires all companies to provide

valuation methods for end-of-service for their employees.

1 Zakat is an obligatory duty and one of the five pillars of Islam. It is the amount of money that every adult male and female who is mentally stable, free, and financially able Muslim has to pay to support specific categories of people.

2 Following Kothari and Zimmerman (1995) all observations which fall in the 1st or 99th percentiles for each variable was deleted from the sample.

3 ³ Barth and Kallapur (1994) point out that deflation can create coefficient bias in a regression, so conclusions regarding coefficient magnitudes should be drawn with caution.

1

Thailand	34.9	.15	418	-4.5	71.2
Tunisia	2.3	.12	38	2.0	.9
Turkey	33.6	.32	277	-24.7	155.0
Ukraine	.6	.07	125	-73.7	4.7
Venezuela	7.6	.17	94	-44.7	14.2
Zimbabwe	1.3	.22	67	-11.0	9.2
Hong Kong	343.4	NA	658	-18.2	54.4
Japan	2495.8	.46	2416	70.1	40.3
Indonesia	94.5	1.04	321	-9.0	50.5
US	13451.4	1.45	8450	26.7	106.2

Source: International Financial Corporation

Appendix B

Major differences between IAS and Saudi GAAP

Subject IAS Saudi GAAP

1- Assets Revaluation

a. Revaluation of tangible and intangible Historical cost convention;
non-current assets allowed revaluation not allowed

b. Depreciation on Depreciation is based on the revalued carrying
Depreciation is based on
revalued assets amount of the assets historical carrying amounts

c. Sale of revalued Gains (losses) on the sale of assets calculated Gains
(losses) calculated from
assets from the revalued carrying amount historical carrying amounts

2- Research and development Research costs are expensed as incurred. Both
are expensed as incurred
Costs developments are capitalized and amortized.

3- Investments Depends on the classification of investment: Investment are
usually stated at
-current investment (either market value or the lower of cost and market
or lower of cost and market value) value
-long investment (either cost, revalued amount,
or lower of cost or market for marketable
securities on a portfolio basis.
investment properties (either as property

Appendix A

Emerging Markets Characteristic- 1998

Countries	Market Capitalization (US\$ billions)	Market Capitalization To GDP	No. of listed Companies	Market performance	Turnover Ratio
Argentina	45.3	.18	130	-24.5	25.0
Brazil	160.9	.31	527	-33.5	71.0
Chili	51.9	.93	277	-25.0	7.2
China	231.3	.23	853	-4.0	130.1
Colombia	13.4	.20	163	-22.5	9.6
Czech Republic	12.0	.25	261	-20.4	38.0
Egypt	24.4	.28	861	-25.4	22.3
Greece	80.0	.28	244	85.0	86.5
Hungary	14.0	.33	55	-21.1	113.9
India	105.2	.34	5,860	-11.4	56.0
Indonesia	22.1	.14	287	-.09	59.4
Israel	39.6	.46	650	3.1	26.4
Jordan	5.8	.78	150	.5	11.6
Korea	114.6	.09	748	49.5	184.7
Kuwait	18.9	.72	79	-8.89	60
Malaria	98.6	.95	736	-1.4	30.9
Mexico	91.7	.39	94	-24.3	28.6
Monaco	15.7	.36	53	24.5	10.1
Nigeria	2.9	.09	186	-11.9	5.2
Pakistan	5.4	.18	773	-46.1	108.2
Peru	11.6	.28	257	-25.5	19.2
Philippine	35.3	.38	221	5.3	31.1
Poland	20.63	.38	135	26.2	95.7
Romania	1	.02	5,753	-50.2	66.3
Russia	20.6	.29	237	-41.7	11.3
Saudi Arabia	42.6	.42	74	-27.8	26.9
Slovakia	1.0	.09	837	-48.5	73.7
South Africa	170.3	1.8	668	-12.4	30.4
Sri Lanka	1.7	.14	233	-13.6	14.8
Taiwan	260.0	1.02	437	-21.6	333.2

Table 8 Incremental and Relative Information Content of Book Value and Earnings**Panel A: Saudi Arabia**

Year	N	Equation (1)	Equation (3)	Equation (4)	Incremental
		B1(EPS) B2(BV) R ² (TO)	k1(EPS) R ² (e)	w1 (BV)R ² (b)	R ² (e/b) R ² (b/e) R ² (com)
All years	285	.701	.609	.438	.263 .093 .347
1993	42	4.76** .733** .533	5.97 *** .381	1.16*** .31	.223 .152 .158
1994	46	6.12** .349 .705	7.35 *** .688	1.14 *** .445	.26 .017 .428
1995	47	3.78** .571** .783	4.98*** .708	1.19*** .513	.27 .075 .438
1996	48	5.81** .66*** .848	7.37 *** .776	1.45*** .514	.334 .072 .442
1997	50	4.2** .44** .561	4.94 *** .493	.775*** .248	.313 .068 .18
1998	52	4.9** .47** .677	5.3 *** .555	.615*** .20	.477 .122 .078
Mean		.684	.60	.371	.312 .084 .287

Panel B: Kuwait

Year	N	Equation (1)	Equation (3)	Equation (4)	Incremental
		β_1 (EPS) β_2 (BV) R ² (eb)	k1(EPS) R ² (e)	w1 (BV)R ² (b)	R ² (e/b) R ² (b/e) R ² (com)
All years		.745	.698	.591	.154 .047 .544
1993		3.69** .901** .703	5.2*** .612	1.6*** .505	.198 .091 .414
1994		7.48** .53** .811	9.05*** .788	1.7*** .527	.284 .023 .54
1995		6.54** .49 .832	8.1*** .825	1.9 *** .692	.14 .007 .685
1996		5.82** .45** .85	6.9*** .837	1.8*** .612	.238 .013 .599
1997		4.95** 1.15** .76	8.1*** .714	2.3*** .682	.078 .046 .636
1998		6.21** .96** .77	8.7*** .734	2.3*** .628	.142 .036 .592
Mean		.787	.751	.607	.18 .036 .577

The regression estimated are:

$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + e_{it}$ (1)

$P_{it} = k_0 + k_1 E_{it} + v_{it}$ (3)

$P_{it} = w_0 + w_1 BV_{it} + \xi_{it}$ (4)

$R^2_{e|b} = R^2_{eb} - R^2_b$ The incremental explanatory power of earnings

$R^2_{b|e} = R^2_{eb} - R^2_e$ The incremental explanatory power of book value

$R^2_{com} = R^2_{eb} - R^2_{b|e} - R^2_{e|b}$ The incremental explanatory power common to book value and earnings

***. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.10 level (2-tailed)

Table 7 Pooled results for the regression of Return on Earnings Levels and Changes, 1994-1998

Year	N	Intercept	Earnings level	Earnings change	Adj R2
Saudi Arabia	232	-.13*** (-6.25)	.792*** (3.4)	.062 (.23)	.081
Kuwait	179	-.188*** (-3.6)	4.77*** (8.9)	-.89** (-2.08)	.389

The estimated regression is:

$$(Pit + dit - Pit-1) / Pit-1 = \alpha_0 + \alpha_1 Eit / Pit-1 + \alpha_2 (Eit - Eit-1) / Pit-1 + eit$$

Where:

$(Pit + dit - Pit-1)$ = is the stock return estimated over the 12-month window ending 6 months after fiscal year-end.

Pit = the price per share of firm I at time t . dit = dividends for firm I at time t . Eit = earnings per share for firm I at time t . eit = error term.

t-statistic is noted in parentheses

***. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.10 level (2-tailed).

Table 6 Year-by-Year Results for the Regression Of Return on Earnings Levels and Changes**Panel A: Saudi Arabia**

Year	N	Intercept	EPS	Book value	Adj R2
1994	42	-.15*** (-4.05)	1.31*** (2.59)	.06 (.08)	.162
1995	46	-.17*** (-5.2)	1.76*** (4.6)	-1.39*** (-3.2)	.314
1996	47	.08*** (3.17)	1.49*** (5.8)	-.12 (-.413)	.387
1997	48	-.134*** (-3.12)	-.907* (-1.83)	.959* (1.78)	.057
1998	49	-.386*** (-10.1)	1.97*** (3.9)	-.49 (-1.09)	.23
Mean		-.14 (-1.10)	.99 (-.201)	-.10 (.653)	.23

Panel B: Kuwait

Year	N	Intercept	EPS	Book value	Adj R2
1994	23	-.08 (-.78)	2.86*** (2.99)	-1.91*** (-4.21)	.496
1995	27	.03 (.17)	3.5* (1.79)	-1.69 (-1.2)	.051
1996	35	.07 (.6)	4.41*** (3.4)	-3.26** (-2.06)	.271
1997	36	.006 (.04)	5.07*** (3.75)	-1.73* (-1.71)	.302
1998	58	-.343*** (-8)	2.77*** (4.3)	-.134 (-.311)	.382
Mean		-.0634 (-.856)	3.72*** (8.33)	-1.74*** (-3.51)	.30

The estimated regression is:

$$(\text{Pit} + \text{dit} - \text{Pit-1}) / \text{Pit-1} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Eit} / \text{Pit-1} + \alpha_2 (\text{Eit} - \text{Eit-1}) / \text{Pit-1} + \text{eit}$$

Where:

(Pit + dit - Pit-1) = is the stock return estimated over the 12-month window ending 6 months after fiscal year-end.

Pit = the price per share of firm I at time t. dit = dividends for firm I at time t. Eit = earnings per share for firm I at time t. eit = error term.

t-statistic is noted in parentheses

***. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.10 level (2-tailed).

Table 5 Pooled regression of price on EPS and book value					
	N	Intercept	EPS	Book value	Adj R2
Saudi Arabia	285	28.7*** (3.6)	4.9*** (15.7)	.625*** (9.4)	.701
Kuwait	264	64.5*** (3.5)	5.34*** (12.6)	.89*** (7)	.745

The estimated regression is:

$$P_{it} = \alpha + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + \epsilon_{it}$$

Where,

P_{it} = the price of a share of firm i at time t . E = the earnings per share for firm i at time t . BV = book value per share for firm i at time t . ϵ = the error term. t -statistic is noted in parentheses

***. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.10 level (2-tailed).

Table 4 Year-by-year regression of price on EPS and book value**Panel A: Saudi Arabia**

Year	N	Intercept	EPS	Book value	Adj R2
1993	42	53.98* (1.84)	4.76*** (4.4)	.733*** (3.7)	.533
1994	46	50.66** (2.27)	6.128*** (6.2)	.349* (1.86)	.705
1995	47	37.5** (2.16)	3.78*** (7.5)	.571*** (4.08)	.783
1996	48	28.66* (1.69)	5.81*** (10.13)	.66*** (4.8)	.848
1997	50	39.1** (2.28)	4.2*** (5.92)	.44*** (2.89)	.561
1998	52	18.4** (1.9)	4.9*** (8.6)	.47*** (4.4)	.677
Mean		38.05*** (6.9)	4.92*** (13.3)	.537*** (9.12)	.684

Panel B: Kuwait

Year	N	Intercept	EPS	Book value	Adj R2
1993	27	-5.02 (-.10)	3.69*** (4.2)	.901*** (2.9)	.703
1994	35	24.1 (.68)	7.48*** (7.09)	.53** (2.21)	.811
1995	36	112.91*** (2.9)	6.54*** (5.4)	.49 (1.58)	.832
1996	47	212.1*** (7.2)	5.82*** (8.49)	.45** (2.19)	.85
1997	58	40.4 (1.01)	4.95*** (4.3)	1.15*** (3.4)	.76
1998	61	46.86 (1.01)	6.21*** (6.1)	.96*** (3.2)	.771
Mean		71.89** (2.23)	5.781*** (10.72)	.746*** (6.21)	.787

The estimated regression is:

$$P_{it} = \alpha + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + \varepsilon_{it}$$

Where,

P_{it} = the price of a share of firm i at time t . E_{it} = the earnings per share for firm i at time t . BV_{it} = book value per share for firm i at time t . ε_{it} = the error term. t -statistic is noted in parentheses

***. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.10 level (2-tailed).

Table 3 Correlation Statistics for Saudi Arabia and Kuwait							
PEARSON							
S P E A R M A N		N	PRICE	EPS	BOOK	ΔEPS/P	EPS/P
	PRICE	285	1	.781***	.664***	.013	.201***
	EPS	285	.734**	1	.515***	.007	.239***
	BOOK	285	.678***	.576***	1	.055	.073
	ΔEPS/P	222	.004	-.045	.068	1	.36***
	EPS/P	222	.397***	.341***	.248***	.269***	1
	Panel B: Kuwait						
		N	PRICE	EPS	BOOK	ΔEPS/P	EPS/P
	PRICE	264	.791***	.836***	.77***	.013	.201***
	EPS	264	.766***	1	.747***	.007	.239***
	BOOK	264	.288***	.713***	1	.055	.073
	ΔEPS/P	179	.504***	.443***	.004	1	.36***
	EPS/P	179	.397***	.769***	.335***	.269***	1

Note: N = the number of firm-year observations

PRICE = Price of a share of firm i six months after year-end;

EPS = Earnings per share for period ending at time t;

BOOK = Book value per share at the end of time t;

ΔEPS/P = Change in earnings per share/Price;

EPS/P = Earnings per share/ Price.

***. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.10 level (2-tailed).

Table 2 Descriptive Statistics**Panel A: Saudi Arabia**

	Kurtosis	Skewness	95 percentile	Median	5 percentile	Std. dev	Mean	N
P	4.1	1.9	415.2	104	24.3	124.3	141.4	285
BV	8.4	2.1	240.7	105.7	38.7	70.8	115.8	285
EPS	2	1.1	41.9	4.4	-8.5	15.1	8.2	285
ΔEPS/P	.091	-.099	16.4	-.845	-.0044	.082	-.006	232
ROE	6.8	-1.2	.24	.04	-.15	.12	.05	285
P/E	4.1	1.7	67.7	12.4	-23.6	25.2	14.4	266
P/BV	4.1	1.7	2.9	.96	.4	.8	1.2	285
EPS/P	7.4	-2.04	.15	.032	-.17	.093	.023	232

Panel B: Kuwait

	Kurtosis	Skewness	95 percentile	Median	5 percentile	Std. dev	Mean	N
P	4.1	1.9	415.2	104	24.3	124.3	141.4	285
BV	8.4	2.1	240.7	105.7	38.7	70.8	115.8	285
EPS	2	1.1	41.9	4.4	-8.5	15.1	8.2	285
ΔEPS/P	.091	-.099	16.4	-.845	-.0044	.082	-.006	232
ROE	6.8	-1.2	.24	.04	-.15	.12	.05	285
P/E	4.1	1.7	67.7	12.4	-23.6	25.2	14.4	266
P/BV	4.1	1.7	2.9	.96	.4	.8	1.2	285
EPS/P	7.4	-2.04	.15	.032	-.17	.093	.023	232

All data are from Saudi and Kuwait Stock market. The numbers of firm-years, 1993-1998 for both countries. Price, book value, and earnings per share amounts are in nominal local currency.

P= price, BV=book value per share, EPS=earnings per share, ΔEPS/P= change in earnings per share, ROE= return on equity, P/E= price to earnings ratio, P/BV= price to book, EPS/P= earnings level.

Exchange rate: \$ 1=KD 0.30; \$ 1= 3.75 SR; 1 KD =12.3 SR.(1 KD=1000 files is Kuwait currency and SR is Saudi currency)

Table 1 Sample Distribution				
	Saudi Arabia		Kuwait	
Year	Price Model Sample	Return Model Sample	Price Model Sample	Return Model Sample
1993	42	---	27	---
1994	46	42	35	23
1995	47	46	36	27
1996	48	47	47	35
1997	50	48	58	36
1998	52	49	61	58
Total	285	232	264	179

- Uniformity” *British Accounting Review*, 21 (2): 141-158.
- Ramakrishnan, R., and Thomas, J., (1992) “What Matters from the Past: Market Value, Book Value, or Earnings? Earnings Valuation and Sufficient Statistics for Prior Information” *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 7 (4): 423-465.
- Rivera, M., (1989), “The Internationalization of Accounting Standards: Past Problem and Current Prospects” *International Journal of Accounting*, 24: 320-341.
- Samuels, M., and Oliga, C., (1982) “Accounting Standards in Developing Countries” *International Journal of Accounting Education and Research*, 4 (1): 51-65.
- Shuaib, S. (1980) “Some Aspects of Accounting Regulation in Kuwait”, *Journal of Contemporary Business*, 9 (3): 85-99.
- Shuaib, S. (1998) “Evolution of Accounting Standards in Kuwait”, *The Industrial Bank of Kuwait*. 53: 51-58.
- Theil, H. (1971) «Principles of Econometrics», John Wiley & Sons, New York.
- World Bank, (1990) «Financial systems and Development» (Washington D.C.: World Bank).
- Wyatt, R., (1991) “International Accounting Standards and Organizations: Quo vadis?” in *Handbook of International Accounting*, F. D. S. Choi, ed. (New York: John Wiley): 31.1-13.20.
- Zhang, X. (2000) “Conservative accounting and equity valuation”, *Journal of Accounting and Economics* 29: 125-149.

- Prices.” *International Journal of Accounting Education and Research* 24: 165-179.
- International Accounting Standards Committee, (1995) «Comment Letters on Exposure» Draft, E32: Comparability of Financial Statements vol. 1, IASC, London.
- Joos, P. and Lang, M. (1994) “The effects of accounting diversity: evidence from the European Union”, *Journal of Accounting Research*, (supplement) 32: 141-168.
- King, R., and Langli, J. (1998) “Accounting Diversity and Firm Valuation” *The International Journal of Accounting*, 33 (5): 529-567.
- Kothari, S., and Zimmerman, J. (1995) “Price and return models.” *Journal of Accounting & Economics* 20, 155-192.
- Lev, B., (1989) “On the usefulness of Earnings and Earnings Research: Lessons and Directions from Two Decades of Empirical Research” *Journal of Accounting Research*, 27: 153-202.
- Merei, I. (1985). “Design and Application of Professional Standards in A Developing Country: The Case in Saudi Arabia.” In Zimmerman, V. K (ed). *The Recent Accounting and Economic Developments In the Middle East*. Urbana-Champaign, IL. Univ. of Illinois, Ctr For International Education and Research in Accounting, 43-68.
- Ministry of Commerce (1985) “Statement of Financial Accounting Objectives, Concepts, General Disclosure, and Auditing Standards” Decree No. 692, Riyadh: Saudi Arabia.
- Niskanen, J., Kinnunen, J., and Kasanen, E. (1994) “The association of stock returns with International Accounting Standards earnings: evidence from the Finnish Capital Market.” *The International Accounting Journal* 29 (4): 283-296.
- Niskanen, J., Kinnunen, J., and Kasanen, E. (1999) “The Value Relevance of IAS reconciliation components: empirical evidence from Finland”, *Journal of Accounting and Public Policy*, 19: 119-137.
- Ohanlon, J., and Pope, P. (1997) “Does Dirty Surplus Accounting Conceal the Facts? working paper, Lancaster University.
- Ohlson, J., (1995). “Earnings, book values, and dividends in equity valuation”, *Contemporary Accounting Research*, 11: 661-687.
- Peavey, D.E. and Webster, S.K., (1990) Is GAAP the Gap to International Markets? *Management Accounting*, (August): 31-34.
- Perera, B., (1989) “Accounting in Developing Countries: A Case for Localized

- Islands as case studies for regional cooperation,” *Research in Third World Accounting*, 1: 195-216.
- Collins, D., Maydew, E., and Weiss, I. (1997) “Changes in the value-relevance of earnings and book values over the past forty years” *Journal of Accounting & Economics* 24: 39-67.
- Collins, H., “The move to globalization: Is a common international accounting language feasible?” *Journal of Accountancy*, 167 (March 1989), pp. 82-85.
- Dahel, R., and Laabas, B., (1999) “The Behavior of Stock Prices in the GCC Markets.” *Journal of Development and Economic Policies*, 2: 1-18
- Easton, P. (1998), “Security returns and the value relevance of accounting data.” *Accounting Horizons*, 13 (4): 399-413
- Easton, P., and Harris, T. (1991) “Earnings as an explanatory variable for returns”, *Journal of Accounting Research*, 29: 19-36.
- Easton, P., Eddey, P., and Harris, T. (1993) “An Investigation of Revaluation of Tangible Long-Lived Assets” *Journal of Accounting Research* (Supplement): 1-38.
- Feltham, G., and Ohlson, J. (1995) “Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities” *Contemporary Accounting Research*, 11: 689-731.
- Frankel, R., and Lee, C. (1999) “Accounting Valuation, Market Expectation, and the Book-to-Market Effect” Working paper, Massachusetts Institute of Technology and Cornell University.
- Graham, R., and King, R. (1998) “The Relation of Firm Market Values with Book Values and Residual Accounting Earnings in Six Asian Countries”, working paper, Oregon State University.
- Gujarati, D. (1995). *Basic Econometrics*, Third Edition (New York: McGraw-Hill).
- Harris, M. and K. Muller (1999) “The Market Valuation of IAS versus US-GAAP Accounting Measures using Form 20-F Reconciliations” *Journal of Accounting and Economics* 26: 285-312.
- Harris, T., Lang, M, and .Moller, H. (1994) “The Value Relevance of German Accounting Measures: An Empirical Analysis.” *Journal of Accounting Research* (Spring): 187-209.
- Hove, R. (1989) “The inappropriateness of International Accounting Standards in Less Developed Countries: The case of International Accounting Standards No. 24-Related Party Disclosure-Concerning Transfer

References

- Al-Amari, S. R. (1989) "The Development of Accounting Standards and Practices in the Kingdom of Saudi Arabia" Unpublished PhD Thesis, University of Glasgow.
- Al-Rehaily, A. S. (1992) "The Evolution of Accounting in Saudi Arabia: A Study of its Relevance to the Social and Economic Environment" Unpublished PhD Thesis, University of Hull.
- Alford, D., Jones, J., Leftwich, R., and Zmijewski, M. (1993) "The relative informativeness of accounting disclosures in different countries", *Journal of Accounting Research* 31: 183-223.
- Ashbaugh, H., and Olsson, P., (2000) "The Valuation Usefulness of Non-US Firms' IAS and US-GAAP Accounting Variables" Working paper, University of Wisconsin-Madison.
- Bao, B., and Chow, C., (1999). "The Usefulness of Earnings and Book Value for Equity Valuation in Emerging Capital Markets: Evidence From Listed Companies in the People's Republic of China" *Journal of International Financial Management and Accounting*, 10 (2): 85-104.
- Barth, M., (2000) "Valuation-based accounting research: Implications for financial reporting and opportunities for future research." *Journal of Accounting and Finance*, 40: 7-31.
- Barth, M., and Kallapur, S. (1996) "The effects of cross-sectional scale differences on regression results in empirical accounting research", *Contemporary Accounting Research*, 13: 527-567.
- Beaver, W., and Ryan, S. (2000). "Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity" *Journal of Accounting Research*, 38:127-148.
- Biddle, G., Seow, G., and Siegel, A. (1995) "Relative versus incremental information content" *Contemporary Accounting Research*, 12: 1-23.
- Briston, J., (1990). "Accounting in developing counties: Indonesia and The

Finally, the information contributions of the components of earnings and book values, as well as other individual line items on the income statement and balance sheet, were not considered in this study. As an initial step in exploring the value-relevance issues between the two countries, only summary accounting numbers were used.

financial statements. The study addresses two issues. First, are there differences between Saudi Arabia and Kuwait in the value relevance of accounting numbers? Second, are there differences in the incremental and relative information content of book values and earnings?

Results indicate that accounting data are significantly associated with stock price levels and returns across the two countries. Further, the explanatory power of the price and returns models is higher in Kuwait than in Saudi Arabia. Second, the incremental and relative explanatory power of earnings is higher than that of book value for the two countries. While the relative explanatory power is higher, the incremental explanatory power is lower in Kuwait than in Saudi Arabia. Explanatory power common to book value and earnings is higher in Kuwait than in Saudi Arabia.

Empirical results in this study reveal two important issues. First, there are differences in the market valuation of accounting numbers between the two countries in the same region. This suggests that a regional harmonization process would be beneficial. Second, several authors have strongly questioned the relevance of the adoption of IASs by developing countries. In this study, I have shown that one country (Kuwait) that adopted IAS produces accounting information that has more value relevance (earnings and book value are more closely related to stock prices) than another country (Saudi Arabia) that follows its own GAAP. However, generalization of these results is difficult due to the limitations of this study.

Several limitations exist in this study, particularly with regard to international research in which data from different countries are compared. Differences in market efficiency, market structure, and the amount of information that reaches the market could affect empirical results. Also, to explore value relevance issues in different countries, the sample firms were selected for each country without matching by size, risk, or other firm-specific characteristics. As a result, conclusions about the value relevance of accounting numbers based on a comparison of R^2 s should be taken with caution.

Another limitation of the study is related to the sample. The small size of the sample may have biased the R^2 s and coefficient magnitudes.

model and return model reveal larger coefficients for Kuwaiti firms compared to Saudi firms.

The relative and incremental information content of book value and earnings for the two countries are examined. Table (8) reports these results for each year and for all years together. For both countries, the relative and incremental information content of earnings is relatively higher than that of book value. For Saudi Arabia, the relative explanatory power of earnings (book value) ranges from 38.1% (20%) to 77.6% (51.4%), and the incremental explanatory power ranges from 22.3% (1.7%) to 47.7% (15.2%). For all year, the relative explanatory power of earnings (book value) is 60.9% (43.8%), and the incremental explanatory power is 26.3% (9.3%). Overall, earnings are more important than book value in explaining stock price in Saudi Arabia.

For Kuwait, the relative explanatory power of earnings (book value) ranges from 61.2% (50.5%) to 83.7% (69.2%), and the incremental explanatory power ranges from 7.8% (1%) to 28.4% (9.1%). For all years together, the relative explanatory power of earnings (book value) is 69.8% (59.1%), and the incremental explanatory power is 15.4% (4.7%). Overall, as in Saudi Arabia, earnings are more important than book value in explaining stock prices in Kuwait.

For a comparison between the two countries, the relative explanatory power for earnings alone, book value alone and earnings and book value combined are higher for Kuwait than for Saudi Arabia. In terms of incremental explanatory power, the incremental power for earnings and book value in Saudi Arabia are higher than that of Kuwait. The high correlation between Kuwaiti earnings and book value may explain the lower incremental explanatory power in Kuwait. However, the incremental power common to book value and earnings of Kuwait is higher than that of Saudi Arabia.

6. Conclusion

In this study, the accounting standards in two Arab countries are examined to see whether they differ in their value relevance using the price model and the return model. The countries selected, Saudi Arabia and Kuwait follow different accounting standards in preparing their

relevant in Kuwait than in Saudi Arabia.

Year-by-year regression supports the conclusion drawn from the results of the pooled sample. The overall value relevance of accounting earnings and book value can be inferred from the explanatory power (Adjusted R^2) of the combined model. A higher R^2 indicates higher overall value-relevance of accounting earnings and book value. These results indicate that the value relevance of book value and earnings in Kuwait is higher than in Saudi Arabia. The evidence from both tests supports H1.

Year-by-year results from the regression model stated in equation (2) are presented in table (6), and results from the pooled regression are presented in table (7). Results reported in both tables are generally consistent. The adjusted R^2 s in table (6) for Kuwait are higher than those for Saudi Arabia for each year of the sample period. The R^2 ranges from 12.4% to 54.2% in Kuwait and from 19.3% to 43.5% in Saudi Arabia. Coefficient estimates for the earnings level variable are significantly higher for Kuwait than they are for Saudi Arabia for each year. The results suggest that earnings levels are more strongly associated with returns in Kuwait than they are in Saudi Arabia. For earnings changes, the earnings change variable is insignificant in four out of five years for Saudi Arabia, and two out of five years for Kuwait. The coefficients of the earnings level are greater than the coefficient of the earnings change variable in both countries.

The results of the pooled regression also confirm those of the year-by-year regression that: the R^2 s for Kuwait are higher than those of Saudi Arabia (adjusted $R^2 = 38.6\% > \text{adjusted } R^2 = 8.1\%$). The results of the pooled regression also confirm results of the year-by-year regression that coefficients in earnings level and earnings change variables are higher for Kuwait than they are for Saudi Arabia. This suggests that the value relevance of earnings in Kuwait is higher than they are in Saudi Arabia.

Overall, the results of both models are consistent with the assertion that Kuwaiti firms have more value relevant accounting information than do Saudi firms. The R^2 s are higher for Kuwaiti firms than they are for Saudi firms for all years and the average for all years. Both price

5.2 Regression Results

Regression results for both price and return models are shown in tables (4)-(7). Both models for the pooled regression and for each year regression are significant with $\alpha < .001$ according to F-test; this suggests that the two models adequately fit the data. The yearly t-statistics of the coefficients from the regressions are examined to determine the value-relevance of earnings variables and book value variables within each country over time. Also, t test comparisons are used to identify differences in the combined value relevance of earnings and book value between countries.

With respect to price regression, year-by-year regression results are presented in table (4). The adjusted R^2 s for Kuwait are higher than those for Saudi Arabia for each year of the sample period. The adjusted R^2 s range from 53.3% to 84.8% for Saudi Arabia and from 70.3% to 85% for Kuwait. The coefficients for both earnings and book value for both countries are positive and significant in all years (book value is insignificant for Kuwait in 1995) at the 5 percent level (two-tail). In all 6 years, earnings have a higher coefficient than book value. This indicates that accounting earnings is a dominating variable. For Saudi Arabia, earnings per share coefficients range from 3.78 to 6.12 and book value coefficients range from .35 to .73. For Kuwait, earnings per share coefficients range from 3.69 to 7.48 and book value coefficients range from .45 to 1.15. Further, the coefficients for both earnings and book value in Kuwait are higher than those in Saudi Arabia. This suggests that the two variables are more value relevant in Kuwait than in Saudi Arabia.³

Results of the pooled regressions of the combined model in table (5) indicate that the explanatory power in Kuwait is closer to that in Saudi Arabia (Adjusted $R^2 = 74.7\% > \text{Adjusted } R^2 = 70.3\%$). However, the mean explanatory power over time indicates that that in Kuwait is relatively higher than the explanatory power in Saudi Arabia (Adjusted $R^2 = 78.7\% > \text{Adjusted } R^2 = 68.4\%$). Coefficients for both earnings and book value are significant (i.e., they are value relevant) in the two countries, and these coefficients are higher in Kuwait than in Saudi Arabia. Again, this suggests that the two variables are more value

the other hand, they can have a sever impact on the conclusion drawn from the tests. Results based on including outlying observations are presented. The results (not reported) of excluding outlying observations are consistent with those from including outlying observations.²

Price is reported six months after the end of the year to ensure that the annual report is available to investors. Earnings per share (EPS) and book value per share (BV) are year-end amounts. Per-share amounts are used for all variables so that the presence of heteroscedastic disturbances is reduced (Kothari and Zimmerman, 1995). Returns are calculated from price and dividend variables. A 12-month interval ending six months after the fiscal year-end is used. To compare results between countries, pooled regression analysis and year-by-year regression analyses are used.

5. Data Analysis

5.1 Descriptive Statistics

Table (1) shows a sample distribution for the two countries. The number of sample firms increases from 1993 to 1998 for both price and return models. The price model sample is larger than the return model sample because a company is excluded in the year of initial public offering when the return model is used.

Table (2) provides descriptive statistics for the sample for the two countries for the six-year time period. The descriptive data reveal some positive skewness (means are higher than medians) for values of price, book value, and earnings per share. ROE measures are higher for Kuwait, with mean (median) 12% (12%), and lower for Saudi Arabia with mean (median) 5% (4%).

Table (3) reports Pearson and Spearman correlations between stock price and accounting variables for the two countries. The results show that the correlations are higher in Kuwait than in Saudi Arabia. The correlation statistics in table (3) suggest that multi-collinearity among the independent variables is not a problem. No pair wise correlation coefficient is higher than .80; according to Gujarati (1995), this implies that multi-collinearity is not a serious problem.

earnings because the additional depreciation is directly taken against the revaluation surplus in equity and not against the income. Some studies provide evidence of the value relevance of asset revaluation in Australia and the UK. For example, Easton, Eddey, and Harris (1993) find that the asset revaluation of Australian companies is value relevant. Saudi standards do not allow firms to make this type of asset revaluation. This leads to the second hypothesis:

H2: The incremental and relative information content of book value in Kuwait is larger than the incremental and relative information content of book value in Saudi.

Sample Data

The data used in the analysis for the period 1993 to 1998 were collected from three sources for Saudi Arabia (the Saudi stock market, Bakheet Financial Advisors, and Zughaibi and Kabbani Financial Consulting) and two sources for Kuwait (the Kuwait stock market and the Security Groups for recording Kuwaiti companies). Stock prices were taken from both stock markets. Other sources provide financial statement variables and dividends. All data were manually entered on computer files. All per share data have been adjusted for stock splits and stock dividends.

The sample selection criteria employed in this study are as follows. First, banks are excluded because all banks in the Gulf countries must comply with international accounting standards. Second, Saudi utilities companies are excluded because the government owns more than 80% and are extremely low trading activity. Third, all non-Kuwaiti firms listed on the Kuwait market are excluded. The resulting sample for the two countries is in Table 1. The Saudi sample has 285 firm year observations for price model and 232 firm year observations for return model. The Kuwait sample has 264 firm year observations for price model and 179 firm year observations for return model.

An important issue is the treatment of outlying observations. It is difficult to give a theoretical basis for whether to include or exclude outlying observations, particularly, when the sample size is small. They should be included, since they do constitute valid observations. On

research and development costs is a continual process, companies using Saudi GAAP would show a lower income than companies that follow IAS. So, in this case, IAS takes a less conservative route than Saudi standards. Fixed assets in Saudi Arabia are valued strictly at historical cost, a conservative figure that decreases assets values because there is no write-up of fixed assets. On the other hand, IAS permits revaluations of property, plant and equipment, and investments with upward adjustments to the historical cost values reflected in a revaluation reserve, which is part of shareholders' equity.

The result of these features is a very conservative calculation of book value and income in Saudi Arabia standards compared to Kuwait standards (IAS). Feltham and Ohlson (1995) demonstrate that when accounting is conservative, reported net assets will be less than market value in the long run. On average, earnings are less than economic income when growth rate exceeds zero (Zhang 2000). It is likely that due to differences in degree of conservatism, earnings and book value numbers have different value-relevance for Saudi Arabia and Kuwait. This leads to the first hypothesis:

H1: The value relevance (explanatory power) of a combined earnings and book value is lower in Saudi Arabia than in Kuwait.

Accounting obeys clean surplus relationship (CSR) if all changes in the value of shareholders' equity, other than dividends and new equity issues, flow through net income (Ohanlon and Pope 1997). Frankel and Lee (1999) consider two factors to evaluate the suitability of a national accounting system for use in the Ohlson model. One of these factors is which accounting items systematically violate the CSR. The effect of violations of the CSR on value relevance of book value depends on whether the valuation causes book value to be closer to or further from market values (King and Langli 1998).

Revaluation of property, plant and equipment, and investment to reserves is permitted under Kuwait standards (IAS). These activities violate the CSR because they are charged directly to shareholders' equity without going through the income statement. However, this result tends to bring book value closer to market value. There is no effect on

King (1998); I use the R^2 from regression (3) and (4) as measures of relative value relevance.

To compute incremental value relevance, the total explanatory power R^2 from equation (1) can be decomposed into the incremental explanatory power of book value, the incremental explanatory power of earnings, and the explanatory power common to both earnings and book values. This decomposition model was derived by Theil (1971) and is used in Collins, Maydew, and Weiss (1997) and King and Langli (1997).

The coefficients of determination from equations (1), (3), and (4) are denoted R^{22}_{eb} , R^{22}_e , and R^{22}_b , respectively. Thus, the incremental explanatory power is defined as:

$R^2_{e|b} = R^{22}_{eb} - R^{22}_b$ (The incremental explanatory power of earnings)

$R^{22}_{b|e} = R^{22}_{eb} - R^{22}_e$ (The incremental explanatory power of book value)

$R^{22}_{com} = R^{22}_{eb} - R^{22}_{b|e} - R^2_{e|b}$ (The incremental explanatory power common to book value and earnings)

The relative explanatory power of book value and earnings can also be assessed by comparing the $R^{22}_{b|e}$ to $R^2_{e|b}$. (Biddle et al. 1995; King and Langi 1998).

Hypotheses

The hypotheses developed in this study relate to the residual earnings model. Accounting standards affect the residual earnings model in two ways: conservatism and violations of clean surplus accounting (Kink and Langli 1998). These two aspects are very important in determining the relationship between prices and financial statement variables.

Many studies have suggested that conservative accounting has an impact on the relationship between accounting data and firm value (Ryan 1991, Ramakrishnan and Thomas 1992, Feltham and Ohlson 1995, Beaver and Ryan 2000, Zhang 2000). According to Saudi GAAP, research and development costs (R&D) are spent as incurred. IAS requires spending research costs but capitalizing development costs. Assuming

E_{it} = accounting earnings per share for firm i at time t .

e_{it} = error term.

I use the price six months after the end of the year and a 12-month return interval to ensure that the annual report is available to investors. The return model measures the association between stock returns and accounting earnings. The explanatory power of equation (2) provides insight into the value relevance of accounting measures. The higher the association is, the higher the value relevance of earnings is.

The Incremental and Relative Information Content of Book Value and Earnings

Biddle, Seow, and Siegel (1995) point out the importance of distinguishing between relative and incremental value relevance. Relative value relevance implies that one accounting measure provides greater value relevance than another measure. Incremental value relevance, on the other hand, implies that one accounting measure provides value relevance beyond that provided by another accounting measure. For example, if earnings have more explanatory power than book value, they have greater relative value relevance. For incremental value relevance, either earnings or book value could have explanatory power beyond the explanatory power of the other, regardless of which has the greater relative information.

Using these two concepts, two questions are addressed: what variable (book value or earnings) is more value relevant? And, do earnings (book value) convey different information than book value (earnings)?

Examining the relative and incremental value relevance of book value and earnings requires, in addition to equation (1), two additional equations that express price as a function of earnings alone (equation 3) and book value alone (equation 4).

$$P_{it} = k_0 + k_1 E_{it} + v_{it} \quad (3)$$

$$P_{it} = w_0 + w_1 BV_{it} + \xi_{it} \quad (4)$$

Consistent with Biddle, Seow, and Siegel (1995); Collins, Maydew, and Weiss (1997); King and Langli (1997); and Graham and

for stock returns.

Both models have advantages and disadvantages. Kothari and Zimmerman (1995) suggest that using both price and return models has the potential to give more convincing evidence. Harris et al. (1994), Joos and Lang (1994), and Harris and Muller (1998) use both models to assess the usefulness of accounting information. Following this suggestion and previous studies, both models are used in this study.

Price Model

The Ohlson model is adopted to evaluate the value relevance of earnings and book value. In the Ohlson model (1995), earnings are used as a proxy for future expected abnormal earnings. This is consistent with prior research (Barth et al. 1996; Collins et al. 1997; King and Lang 1998).

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

Where,

P_{it} = the price of a share of firm i at time t

E_{it} = the earnings per share for firm i at time t

BV_{it} = book value per share for firm i at time t

ε = the error term.

This model provides the basis for the empirical price model. Harris et al. (1994), Joos and Lang (1994), Collins et al. (1997), King and Long (1998) use this model to examine the value relevance of accounting numbers.

Return Model

Easton and Harris (1991) provide theoretical and empirical support that the earnings change variable and the earnings level variable are associated with security returns. This model examines the value relevance of accounting earnings. The model is:

$$(P_{it} + d_{it} - P_{it-1}) / P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 E_{it} / P_{it-1} + \alpha_2 (E_{it} - E_{it-1}) / P_{it-1} + e_{it} \quad (2)$$

Where:

P_{it} = the price per share of firm i at time t .

d_{it} = dividends for firm i at time t .

financial statements: domestic GAAP and IAS. They find that earnings and book value reported based on ISAs have greater information content than those based on domestic GAAPs.

Ashbaugh and Olsson (2000) use a sample of non-US/non-UK firms that trade on London's SEAQ international to investigate the usefulness of valuation of IAS and US-GAAP accounting variables. They find that IAS and US-GAAP are equally value relevant, but that relative value relevance depends on the valuation model used.

Overall, these empirical studies indicate that there are differences in accounting numbers caused by different accounting practices. These differences appear to lead to differences in value relevance. This study extends prior research by examining the value relevance of accounting numbers in emerging markets. It examines the value relevance of accounting information in Saudi Arabia and Kuwait. Since these two countries have different accounting standards, they may provide different value relevance.

4. Research Design

Studies on the value relevance of accounting information have used both price models and return models. Price models describe the relationship between stock prices and earnings and book value, as in Ohlson (1995). Return models examine the relation between stock returns and levels and changes of accounting earnings. There are two approaches to examine empirically the value relevance of accounting earnings. Easton (1998) argues that selecting between price and return model depends on the accounting perspective being investigated -- information perspective or measurement perspective. If the researcher tests using the information perspective, he/she should examine the market reaction to unexpected earnings over short time intervals. If, instead, the researcher tests using the measurement perspective, he/she should examine the relation between stock returns and accounting earnings over longer time intervals (a year or longer). This study analyzes the association between stock returns and accounting earnings over one year. The return model is based on Easton and Harris (1991), and includes both levels and changes of earnings as explanatory variables

earnings in Germany and Norway, but less in the UK.

Graham and King (1998) examine the relation between stock prices and accounting numbers across six Asian emerging markets. They find differences across the six countries in the value relevance of accounting numbers. R-squares for Taiwan and Malaysia are relatively low, while those of Korea and the Philippines are relatively high. They also examine the incremental and relative information content of book value and abnormal earnings. Book value generates high R-squares in Korea and the Philippines but low R-squares in Taiwan. Abnormal earnings, relative to book value, generated lower R-squares in all six countries.

3.2 The Value Relevance of IAS

Niskanen, Kinnunen, and Kasanen (1994) examine whether earning figures based on the IAS contain incremental information over and above earnings based on the Finnish GAAP. Their results indicate that IAS earnings have value relevance relative to Finnish earnings, but Finnish earnings have no incremental value relevance relative to IAS earnings. Niskanen, Kinnunen, and Kasanen (1999) examine the value relevance of individual reconciling items of Finland GAAP to IAS earnings. Their results provide little evidence that local GAAP earnings reconciliation to IAS have different value relevance to foreign versus domestic investors. The findings between their two papers are, however, conflicting.

Harris and Muller (1999) examine the market valuation of earnings and book value amounts prepared under IAS and US-GAAP. They use a sample of foreign firms that adopt IAS in their primary accounts and report reconciliation to US-GAAP. They find that Form 20-F reconciliation of IAS earnings to US-GAAP earnings is incrementally value-relevant. Also, they find evidence that IAS amounts are more highly associated with price per share than US-GAAP, and that US-GAAP are more highly associated with returns than are IAS amounts.

Bao and Chow (1999) examine the relevance of accounting earnings and book value in equity valuation in emerging capital markets using firms in China. These firms are required to prepare two sets of

3.1 The Value Relevance across Countries

Harris, Lang, and Moller (1994) compare relative value relevance of accounting measures for German and US firms matched on industry and firm size over the period 1982-1991. The study yields several results. First, contrary to the notion that accounting data are essentially meaningless for German corporations, the study finds that these data are significantly associated with stock price levels and returns. Further, the explanatory power of earnings for returns in Germany is comparable with that of the US, which suggests that German earnings are not as garbled as often perceived. However, the explanatory power of shareholders' equity for price is significantly lower in Germany than in the US.

Joos and Lang (1994) investigate how financial reporting differences in France, Germany, and the UK affect the stock market's valuation of accounting data and financial ratio. The analysis was based on univariate analysis of financial ratios, returns regression, and price regressions. Joos and Lang compare financial ratio across the three countries, including return on equity (ROE), the price-earnings ratio (PE), and market to-book (PE). The results show that the conservative bias in German accounting relative to both French and UK accounting is reflected in these financial ratios. Joos and Lang also compare the relative value relevance by performing two separate regressions of both returns and prices on earnings levels and changes variables. Their results indicate that relative value relevance as reflected in the R-squares is highest for France, followed by Germany and the UK. The results show that accounting data in the UK do not have a higher association with market data than the French or German accounting data.

King and Langli (1998) examine the value relevance of book value and earnings for three European countries: the UK, Germany, and Norway. They find that accounting book value and EPS are significantly related to current stock prices across all three countries. German accounting numbers have the lowest relation with stock prices ($R^2 = 40\%$) and UK accounting numbers the highest ($R^2 = 70\%$), while Norwegian accounting numbers are in between ($R^2 = 60\%$). Second, the incremental and relative explanatory power of book value and EPS differs across time and countries. Book values explain more than do

stock exchanges through local mutual funds. Second, the two markets are sensitive to changes in world oil prices. Third, the markets have small numbers of firms. Finally, the governments in these two countries own between 30 and 40 percent of the shares traded.

There are, however, differences between the two markets. Saudi Arabia does not have a formal trading floor but SAMA (Saudi Arabian Monetary Agency) sponsors a sophisticated computer-based stock trading system, ESIS (Electronic Securities Information System). In terms of market capital, the Saudi Arabian market is about three times larger than that of Kuwait. In terms of turnover, Kuwait remains the most liquid market in the Middle East. The turnover ratio in the Kuwait market is higher than that of the Saudi market. For example, the total turnover in Kuwait in 1998 was \$11 billion, 60% of the market capitalization of \$18 billion. In Saudi Arabia, the turnover of \$16 billion was 38% of the market capitalization of \$42 billion, and the average turnover in the emerging market was about 112%.

In terms of market efficiency, there is very little empirical work that examines the efficiency of the Saudi and Kuwait stock markets. In a recent study, Dahel and Laabas (1999) examine the behavior of stock prices in four Gulf countries -- Bahrain, Kuwait, Oman, and Saudi Arabia -- over the period 1994 to 1998. They applied three tests of the weak form of the efficient market hypothesis. Their results support the weak form of efficiency in the Kuwait market. As for the other three countries, only one of the tests rejects the weak form of the EMH when the total period is considered.

3. Related Studies

This section gives a brief review of studies that are related to this study. Two types of studies are reviewed. The first type, which summarizes research with study designs and research methods similar to this study, investigates differences in value relevance across countries. The second type focuses on the value relevance of IAS.

2.3 Accounting Diversity between the Two Countries

The financial statements prepared in accordance with accounting principles generally accepted in Saudi Arabia differ in certain respects from those in Kuwait (IAS). The analysis of accounting standards and practices for each country is based on Saudi accounting standards, publications provided by the SOCPA and International Accounting Standards. In Appendix B, a summary of certain significant differences between Saudi GAAP and Kuwait GAAP (IAS) are presented.

2.4 Characteristics of the Saudi and Kuwait Stock Markets

As emerging market standards, Arab stock markets are small. They account for 6.5 percent of the total market capital of the 38 emerging markets in Asia, Latin America, Africa, and East Europe, and for 0.6 percent of the world's total stock market capital in 1999. The total capital of the 12 Arab stock markets stood at \$185 billion at the end of 1999, with the Saudi stock market, as the largest in the region, accounting for one-third of the total. Kuwait is the second largest market in the Arab world after Saudi Arabia. (Appendix A provide emerging markets characteristics.)

The Saudi government established an official stock market in 1984. The Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA) is the regulatory agency that supervises the stock market, and the market is tightly controlled. The Kuwait Stock Exchange (KSE) was established 1977, and has become one of the region's leading markets.

Saudi Arabia and Kuwait have actively pursued the development of their capital markets and have made remarkable progress in the last decade. From 1985 to 2000, the two markets experienced rapid growth in the number of firms, market capital, total annual quantity of shares traded, and total number of transactions. Although there is growth in these stock markets, they are still considered to be thin capital markets.

The two markets show common features. First, in terms of market accessibility to foreign investors, Saudi Arabia and Kuwait allow only GC nationals to have access to their stock markets. Foreigners are only allowed to buy and sell shares of companies listed on the countries'

professional organization responsible for issuing accounting and auditing standards.

2.2 Accounting Development in Kuwait

Kuwait, like Saudi Arabia, witnessed a tremendous economic change after the discovery of oil. Until 1973, accounting education, the accounting profession, accounting principles, and auditing standards and procedures were in their infancy. Many laws were enacted to regulate accounting and the business environment in general. Although some laws made reference to accounting issues, the laws did not deal specifically with accounting reporting measurement (Shuaib, 1980). This created the need for accounting information and for a professional organization to regulate financial reporting, which led to the establishment of a local accounting society in 1973.

On June 28, 1981, a Permanent Technical Committee (PTC) was formed to study the development of accounting standards. By mid-August 1982, the Kuwait market collapsed. As a result of the crash, the accounting practice came under severe stress and attack for allowing companies a wide choice of accounting policies during the 1980s. The Ministry of Commerce and Industry (MCI) recognized the problem and started to issue, at the end of each year, resolutions to use as guidelines for preparing financial statements. The MCI issued resolutions in 1985, 1986, and 1987. The PTC stated that the IAS and accounting standards in developed countries should be used as a guide for the development of accounting standards in Kuwait whenever possible.

The PTC studied the financial reporting through observations of published financial statements and feedback from practice for the purpose of updating or adding new standards. As a result of this follow-up, the committee decided to adopt International Accounting Standards (IAS). Consequently, the MCI issued resolution No. 18 in 1990 requiring all companies to adopt the IAS. This resolution was effective for reporting periods starting on January 1, 1991, and thereafter. The problems of limited resources, time, change in the nature and extent of information required by users, and the development of international relations and the world economy led to the adoption of the IAS in Kuwait (Shuaib, 1998).

2. Accounting and Stock Markets in the Two Countries

2.1 Development of Accounting and Financial Reporting in Saudi Arabia

Accounting standards in Saudi Arabia have developed as a result of three stages. At the first stage, before the development began, there were no formal accounting and auditing standards. At the second stage, the first accounting and auditing standards were developed. The third stage resulted in comprehensive and detailed accounting and auditing standards.

The first stage had no formal requirements for preparing financial statements except for some requirements included in authoritative laws. Merei (1985), Ministry of Commerce (1985), Al-Amari (1989), and Al-Rehaily (1992) examined the three main accounting related laws: the companies law, the accountants law, and the Income Tax and Zakat.¹ The general conclusion of their examination revealed that because the laws do not include any form of accounting standards, there were no standards. The second stage, during the 1970s and 1980s, was characterized by a dramatic change in social and economic environment. However, academics, professional accountants, and international accounting firms were dissatisfied with the lack of accounting and auditing practices (Al-Amari, 1989). As a response to this dissatisfaction, the Ministry of Commerce issued the first professional standard in Saudi Arabia in 1985.

Until the early of 1990s, the Saudi accounting profession did not develop sufficiently to match the rapid economic development. For example, the 1974 CPA regulation could not fully represent the environmental changes that occurred since the late 1970s. Also, the 1985 professional standards did not add substantive changes to the profession.

A major problem in the Saudi economy was the lack of a formal standard-setting body that could issue a complete set of accounting and auditing standards (Al-Rehaily 1992). Al-Rehaily (1992) finds that various accounting standards (e.g, US, UK, and IAS) are widely used in practice. He also highlights the absence of national uniform accounting standards, shortage of qualified accountants, and weaknesses of internal control systems. In order to overcome these problems and to organize the accounting profession, a royal decree was issued in 1992 to establish the Saudi Organization for Certified Public Accounting (SOCPA) as a

explanatory power within each country, accounting earnings explain more than book values in both countries. Across countries, the relative (incremental) explanatory power for earnings and book value is higher (lower) in Kuwait than in Saudi Arabia.

This study contributes to the international accounting literature in three ways. First, international accounting researchers have tested for differences in the value relevance of accounting numbers across countries. This study extends prior research by examining the value relevance of accounting numbers between countries in emerging markets. In particular, it provides evidence of the usefulness of IAS in developing countries. Second, the results of this study provide insights into issues of interest to accounting policy makers, particularly the Gulf Countries. For example, there has been argument among the Gulf Countries about whether they should adopt the IAS as national accounting standards or they should develop accounting standards in a manner relevant to their economic environment. In fact, two countries (Kuwait and Oman) adopted IAS and the other four countries (Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, and United Arab Emirates) followed their national standards. Third, in late 1999, Saudi Arabia and Kuwait announced that foreigners would be allowed to buy and sell shares of companies listed on their stock markets. This study helps to enhance international investors' understanding of the differences between Saudi accounting standards and Kuwaiti accounting standards (IAS).

The remainder of the paper is organized as follows. The next section provides an overview of the development of accounting and stock markets in Saudi Arabia and Kuwait. The third section reviews studies on international accounting differences. The fourth section presents the research design, hypotheses development, and sample selection. The fifth section presents the results and the final section concludes the study.

the research on harmonization. The International Accounting Standards Committee was established in 1973. The main objective of the IASC is to «work generally for the improvement and harmonization of regulations, accounting standards, and procedures relating to the presentation of financial statements» (IASC, 1995, p. 29). Members of the IASC believe that, with the adoption of international accounting standards (IASs), «the quality of financial statements will be improved and there will be an increasing degree of comparability» (IASC, 1995). If international accounting differences are large and the market reacts to these differences, then there is justification for the harmonization process. If not, then perhaps there would be no need to expend effort on harmonization (Barth, 2000).

Research on the value relevance of accounting information has been covered in the United States (US) and international studies. The interest in the value relevance of accounting numbers produced under different accounting standards, lies in the concept of accounting Quality (Lev, 1989). If higher accounting quality means higher association between accounting variables and market valuation, as Lev (1989) prescribes, then the accounting quality of different accounting standards can be inferred by testing the value relevance of accounting numbers.

This study attempts to compare the value relevance of accounting numbers between Saudi Arabia and Kuwait. This is accomplished by examining two issues. The first issue is the value relevance of book value and earnings between the two countries. The second is the relative and incremental value relevance of book value and earnings. That is, accounting earnings might capture more valuation aspects than book value in one country while recorded book value might capture more valuation aspects than earnings in another country.

The analysis in this paper is based on two models: price model and return model. The price model is based on the theoretical work by Ohlson (1995) and Feltham and Ohlson (1996). The return model is based on Easton and Harris (1991), who include both the change in earnings and the level of earnings as independent variables in their regression model.

The results show that accounting data are associated with price and return. Both the price model and the return model reveal larger explanatory power in Kuwait compared to Saudi Arabia. For the relative and incremental

1. Introduction

Saudi Arabia and Kuwait are both considered developing countries and have been presented as largely homogeneous in their cultural, economic, and political systems. More importantly, they both have thin stock markets. However, these countries use different accounting standards in preparing their financial statements. Saudi Arabia follows its own national GAAP, whereas Kuwait adopts International Accounting Standards (IAS). Therefore, it is an empirical study to see the effect of different accounting standards on stock prices (Alford et al, 1993; Harris et al, 1994; Joos and Lang, 1994; King and Lang, 1998). This effect, referred to as the value relevance of accounting information where value relevance, is defined in the literature as the association between accounting numbers and the market value of equity. The purpose of this study is to examine whether the differences in accounting standards between Saudi Arabia and Kuwait are reflected in the market valuation of accounting numbers.

The comparative study on the value relevance of accounting summary numbers produced under different accounting standards between the two countries, is motivated by at least two perspectives. First, there is controversy on whether the International Accounting Standards Committee (IASC) standards are relevant to developing countries. Several academic accountants have questioned the relevance of the IASC standards to developing countries. They believe that the IASs are irrelevant and may be harmful to these countries because developing countries' environments, cultural, and accounting needs are different from those of developed countries (Briston, 1990; Samuels and Oliga, 1982; Hove, 1989; Perera, 1989). In contrast, some other believe that the adoption of IASs is appropriate for developing countries because it improves their level of accounting, reduces the set-up and production costs of accounting standards, increases their competitiveness in world capital markets, and facilitates the growth of foreign investment (IASC, the International Organization of Securities Commission (IOSCO), World Bank & Collins, 1989; Peavey and Webster, 1990; Wyatt, 1991).

A second motivation for comparing the value relevance of accounting summary numbers between the two countries is, to extend

Relation of Firm Market Values with Reported Financial Figures in Emerging Markets

Dr. Ahmed Al-Salman

Accounting Department - Al-Qassem University.

Abstract

This study examines the relation between reported financial figures and market values (value relevance) in Saudi Arabia and Kuwait. The two countries follow different accounting standards. For example, Saudi Arabia uses its own accounting standards. Kuwait, on the other hand, uses International Accounting Standards. This paper examines the accounting standards in these two countries to assess whether they differ in their value relevance under price and return models. The incremental and relative information content of book values and earnings between the two countries is also examined. The study finds that the accounting data are positively and significantly associated with stock price levels and returns, and the value relevance of accounting numbers in Kuwait is higher than that in Saudi Arabia. In addition, the relative and incremental explanatory power within each country, accounting earnings explain more than book values in both countries. Across countries, the relative (incremental) explanatory power for earnings and book value is higher (lower) in Kuwait than in Saudi Arabia.

**Relation of Firm Market Values with Reported Financial
Figures in Emerging Markets**

Dr. Ahmed Al-Salman

Accounting Department - Al-Qassem University.

Table of Contents

Subject	Page Number
Factors Influencing Audit Fees of Jordanian Corporations: An Empirical Study	9
The Timeliness Of Corporate Reporting In An Emerging Economy: The Case Of Qatar	64
Relation of Firm Market Values with Reported Financial Figures in Emerging Markets	102

Editorial Board

Editor-in-Chief

Abdulrahman I. AlHomied, King Saud University

Vice-Editor-in-Chief

Obaid S. AlMotairy, Qasseem University

Associate Editors

Sultan M. Al Sultan, King Saud University

Wael Al Rashed, Kuwait University

Hussam A. Al-Angari, King AbdulAziz University

Mohammed S. Alsehali, King Saud University

Advisory Board

Abdullah Al Faisal, King Saud University

Wabil Al Wabil, King Saud University

Saad Al Royte, King Saud University

Ismaeel Jumah, Alexandria University

Issam Mustafa, United Arab Emirates University

Mohammed Al Atmah, Kuwait University

Abdulal Abu Kashabah, King Abdul Aziz University

Saleh Al Amary, King Saud University

Abdullah Yamany, King Abdul Aziz University

Khalid Al Khater, Qatar University

Editorial Office

Editor-in-Chief Professor Abdulrahman AlHomied

Accounting Research Journal

Saudi Accounting Association

P. O. Box 2459 Riyadh 11451

Saudi Arabia

Phone: +966-1-4674263

Fax: +966-1-4674262

are to be finished with black india ink on white paper, with all lettering and symbols clearly included. Figures are to be planned for 80% reduction.

- 8- All research papers should follow a sound methodology and apply the standard requirements for a scientific research. It should follow the following framework:
 - One) An Arabic and an English abstracts describing the objectives, methodology and results of the research.
 - Two) An Introduction.
 - Three) Review of related literature.
 - Four) The hypotheses of the study.
 - Five) Methodology.
 - Six) Results of the study.
 - Seven) Conclusions and recommendations.
- 9- Standard methods should be followed for quotations, footnotes, and endnotes, A list of references should be presented in alphabetical order at the end of the paper.

Book Review:

Books reviewed should be unique, useful and newly published. Book reviews should follow the following format:

- 1- An introduction emphasizing the importance of the book and its subjects.
- 2- A description of the contents of the book.
- 3- A critical analysis of the contents.
- 4- A conclusion.

Comments:

Comments on research papers published are welcome. All Comments Should be supported by scientific evidence and they are subject to the same publication standards applied to refereed research. Comments are sent to the author of the related research and are published with the reply in the same issue.

Publication Policy

Accounting Research is a Refreed Journal with the objective of publishing original accounting and auditing research. The journal welcomes all research papers that contribute to the development of accounting theory and practice. Priority is given to empirical research related to the Arab environment.

The main sections of the **Journal** are:

- (1) Refreed Research papers.
- (2) Book Review.
- (3) Comments.

Refreed Research Papers:

All Research Papers Submitted for publication shall meet the following standards:

- 1- It Should Contribute to the existing accounting body of knowledge.
- 2- It Should be original and not previously published.
- 3- Papers should be submitted in good Arabic or English in both of the following two forms:
 - Paper: 3 copies in A4 paper size.
 - Magnetic: Floopy disc 3 ½ of IBM PC format in any of the following word processing file forms:
- 4- Maximum lenght of paper is 25-30 pages including the abstract, figures, tables, list of references and the Arabic or English summary.
- 5- The Margins are; 3.5 cm from the top, and 2.5 cm from the left, bottom, and right. These are to be strictly adhered to, even in the figures pages.
- 6- All figures and tables are to be totally integrated within the text and not at the end. Tables and figures captions should be written with the same size and font as the text, and located under the figure and on top of the table. The font used is courier.
- 7- Figures must be of high quality for direct reproduction. Drawings

Accounting Research



A Specialized Semiannual Journal

● Publisher : SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

IN THIS ISSUE

● ARTICLES IN ARABIC :

Factors Influencing Audit Fees of Jordanian Corporations: An Empirical Study

*Dr. Omar Essa
Mrs. Lama Ahmed Ajlouny*

● ARTICLES IN ENGLISH :

The Timeliness of Corporate Reporting in An Emerging Economy: The Case of Qatar

*Dr. Khalid N. Al-Khater
Dr. Jala M. Alattar*

Relation of Firm Market Values with Reported Financial Figures in Emerging Markets

Dr. Ahmad Al-Salman

Volume (8) No.(2) - 1428H - 2007G